



PROVISIONAL  
A/34/PV.5  
24 September 1979  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالمقر في نيويورك  
يوم الاثنين ، ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد سالم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )

— افتتاح المناقشة العامة [ ٩ ] :

ألقيت الكلمات من :

السيد سارايفا غويريرو ( البرازيل )

السيد فانس ( الولايات المتحدة الأمريكية )

السيد أوريفيا أغويرا ( اسبانيا )

السيد فرايدنلند ( النرويج )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72224/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥البند ٩ من جدول الأعمالافتتاح المناقشة العامة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن نبدأ المناقشة العامة .

وأود أن أذكر الأعضاء أن قائمة المتحدثين سوف تغلق يوم الأربعاء الموافق ٢٦ أيلول/سبتمبر ، في السادسة مساءً . وأطلب من الوفود أن يتفضلوا بتحديد وقت الكلام حتى نستطيع أن نوزع عملنا في الصباح وبعد الظهر .

كما أود أن أذكركم أيضا بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ولا سيما فيما يتعلق بالمحافظة على المواعيد وبممارسة حق الرد . وليس في نيتي أن أتوجه بالنداءات المتكررة لأنني أعرف أنني أستطيع الاعتماد على تعاونكم ، ولكن هذه المرة أود أن أقرأ قرار الجمعية :

" أن تمتنع الوفود ، مراعاة للمتكلمين الآخرين ومن أجل الحفاظ على هيبة المناقشة العامة ، عن التعبير عن تهاونها في قاعة الجمعية العامة بعد أن يدلي بخطاب ما " A/34/250 ، ( الفقرة ٤ ج ) . "

السيد سارايفا غويريرو ( البرازيل ) ( الكلمة بالبرتغالية ، وقدم الوفد النص

بالانكليزية) : بمناسبة بدء المناقشة العامة ، يشرفني بحق أن أتقدم لكم يا سيدي بالعبارة الأولى للتهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . انكم تتمتعون بتأييد المجتمع الدولي الممثل هنا ، وذلك بفضل التقدير الذي نكنه لبلادكم ولصفاتكم الشخصية التي تعرفها ونعجب بها .

ان تفانيكم المتواصل من أجل مبادئ السيادة وحقوق تقرير المصير ، واسهامكم البارز في الجهود من أجل السلام والاستقلال قد أبرزت دوركم خلال السنوات الأخيرة كرئيس للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

انكم لعلى علم بالروابط الواضحة الموجودة بين بلادى والدول الافريقية التي تشترك معها في تراث مشترك في مجالات عديدة ، كما انها تشترك في آمالها الاساسية . ولقد كافحنا طويلا لتنمية هذه الروابط وتحويلها الى شبكة من التعاون المتبادل الذى يتضمن فعلا مجالات نشاطات عديدة . ومما يعطينا شعورا خاصا بالرضا في هذه المناسبة أن نشير الى الافتتاح العظيم للسفارة البرازيلية في دار السلام ، وبذلك نكون قد أوجدنا طريقا دبلوماسيا مباشرا مع واحدة من أكبر العواصم الافريقية .

وقبل أن أوصل حديثي أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للأسلوب المناسب للغاية والمنتج الذى انتهجه الدكتور اندالسيو لبيفانو أجوير ممثل كولومبيا - وهي دولة ترتبط بها البرازيل بأواصر من الأخوة - الذى رأس أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

انني لسنوات عديدة وبأساليب مختلفة قد شاركت في عمل وتطوير هذه المنظمة وبالتالى شهدت تحولها الى محفل عالمي حقيقي . وبناء على ذلك فانني أرحب برضا بدولة من أمريكا اللاتينية كعضو جديد وهي - سانت لوسيا - التي أقدم لممثليها التهنئة الحارة متوقعا منهم تعاونا مشرا في هذه المنظمة .

عندما تولى الرئيس جوخاو فيجويريرو مهام منصبه في ١٥ آذار/مارس الماضى أكد سيادته أن السياسة الخارجية للبرازيل تلميحها المثل النبيلة للسلام والعدالة والتعاون الدولي من أجل التنمية . وفي السنوات القادمة سننابر على استكشاف أنماط جديدة من أجل التفاهم والتعاون مع الأمم من جميع أرجاء العالم ، ومن أجل تحقيق هذا الفرض سوف نسترشد بخواصنا التقليدية وشعورنا بالعضوية الوطنية وصولا الى اقامة الحوار الأخوي .

وان ننظر الى المستقبل ، فانه يبدو مناسباً أن نعيد تأكيد اعتناق البرازيل لمبادئ الاستقلال الوطني والمساواة السيادية بين الدول وحق تقرير المصير للشعوب وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والخارجية للدول ، وكذلك تأييدنا للحل السلمى للخلافات الدولية كما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة . وفي هذا الصدد فان البرازيل ستستمر في العمل على تعزيز الامم المتحدة من أجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين وعلى التعاون من أجل التنمية وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

ومن دواعي رضا حكومة البرازيل ، أن تدعم العلاقات مع جيرانها الاقربين - الدول الشقيقة في أمريكا اللاتينية - بشكل متزايد في الاتجاهات الايجابية . ان رياح التغيير تهب على أمريكا اللاتينية . ان دول المنطقة تدرك الحاجة الى اضافة أبعاد جديدة لأواصرها التاريخية من خلال تكثيف مشاوراتها السياسية واقامة علاقات ثقافية جديدة وديناميكية ، ومن خلال نمو ملموس لتجاريتها وعلاقاتها الاقتصادية . ان دول أمريكا اللاتينية رغم أنها تحتفظ بسماتها وخصائصها ، الا أنها تقترب من بعضها البعض أكثر من أى وقت مضى . وحيث تتسع مجالات التعاون تظهر الحاجة الى أشكال جديدة من العمل المشترك . والبرازيل من جانبها على استعداد للتعاون ، وهي توجه اهتمامها الى ان يسود السلام والاستقرار منطقتنا وأن تواجه بلدان أمريكا اللاتينية بجانب بعضها البعض الكفاح المشترك من أجل التنمية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، فاننا على استعداد للعمل مع جميع الشعوب الاخرى في أمريكا اللاتينية .

ان البرازيل تشعر بصفة خاصة بقربها من جيرانها في الشرق ، وهم الشعوب الافريقية . ان الروابط التي أقضاها عبر السنوات لا تعكس القرب الجغرافي فحسب بل تعكس أيضا التوافق ذا الجذور العميقة بين شعوبنا . فقد حددنا سويا اهتمامنا باقامة نماذج جديدة من التعاون الاقتصادي والفني وتدفقات جديدة من السلع والخدمات . وتوصلنا سويا الى حلول مشتركة في جهودنا من أجل التغلب على تحديات التنمية والاستقلال ، وذلك على أساس من الثقة المتبادلة والاحترام .

ونحن نشعر بالأسى والحزن العميق لشعب أنجولا بصفة خاصة نظرا للوفاة المبكرة منذ أسبوعين للرئيس أجاستينو نيتو ، الذى كان يقود شعبه في كفاحه من أجل الاستقلال والذى يعتبر منشأ لدولته وزعيما افريقيا أكسبته صفاته الشخصية الاحترام والتقدير العظيم ، والذى كان يعتبر في بلادى أيضا كواحد من أكثر الشعراء المعاصرين تعبيراً في لغتنا المشتركة . ان وفاته جاءت قبل ان تحقق افريقيا هدف التحرر الكامل من السيطرة السياسية والاقتصادية والظلم العنصرى . ولكن كما قال ، فان الكفاح مستمر من أجل تحقيق استقلال كل من زبابوى وناميبيا وتقرير مصيرهما ومن أجل القضاء على الفصل العنصرى .

وقد أقامت البرازيل علاقات قوية من الصداقة والتفاهم والتعاون مع شعوب الشرق الاوسط . ونحن ننظر باهتمام بالغ الى المشاكل التي تصيب هذا الجزء من العالم . وخلال العام الماضي ،

فان أحداثا جديدة قد برزت في الموقف في الشرق الاوسط . على أنه من المعالفة في التفاوض القول بأن احتمالات السلام العادل والدائم والشامل تعتبر الآن من بعض الجوانب أفضل مما كانت عليه منذ عام مضى .

ومع ذلك فإنه مازال يعز على بعض الدول قبول التغييرات التي يجب اجراءها لاساء السلام الحقيقي فما برح البعض يصر على اغماض اعينهم متجاهلين الحقيقة الأساسية وهي انه لن يكون سلام في المنطقة حتى يتم الجلاء عن كافة الأراضي التي احتلت بالقوة وحتى يكمل الاعتراف الصحيح بحقوق الشعب الفلسطيني - تلك الحقوق غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة فسي فلسطين ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وحتى تنفذ تلك الحقوق . وبالإضافة الى ذلك فإنه لا يمكن توقع نجاح مفاوضات السلام دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر طرفا هاما على المسرح السياسي في هذه المنطقة .

اننا نؤمن ان جميع دول المنطقة لها الحق في البقاء داخل حدود معترف بها . ان هذا الحق يتطلب في الواقع الاعتراف بحق جميع الشعوب في المنطقة في الحياة بسلام بما في ذلك اولئك الذين لا وطن لهم والذين عانوا أشد المعاناة . ان العالم لم يعد يستطيع التسوية في اتخاذ تدابير فعالة من أجل اشاعة التفاهم الحميد والسلم والعدالة في الشرق الاوسط . وتأمل حكومة البرازيل في أن تساعد الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة على توفير الظروف الدبلوماسية التي تسمح بتوفير وضع سياسي جديد في صالح الجميع .

ان الاقتصاد العالمي يوشك على دخول عقد الثمانينات ، تسوده حالة من التشكك الشديد فيعد أكثر من عشرين عاما من المفاوضات المكثفة من أجل اعادة صياغة العلاقات بين دول الشمال المتقدمة صناعيا وبين دول الجنوب النامية ، لم تتجاوز النتائج التي تحققت مجرد الاعتراف بوجود اوضاع غير متوازنة وبالحاجة الى اعادة النظر فيها .

ولا يمكن الانكار ان التدابير العملية التي اتخذت من أجل تصحيح عوامل الاختلال الاقتصادي قد اقتصرت اساسا على عقد مؤتمرات دولية او تشكيل هيئات متعددة الاطراف تعنى بمناقشة المشاكل اكثر مما تهتم بالتفاوض فيها وحلها .

ان اعضاء صفة المؤسسة على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) وامتداد اعماله على مدى خمسة لقاءات على مستوى رفيع ، وكذلك انشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وازدادة باب جديد خاص بالمشاكل التجارية للبلدان الأقل تقدما الى الاتفاق العام الخاص بالتعريفات والتجارة ( الغات ) ، وكذلك الدورات العديدة لهذه الجمعية العامة ، والعشرات

من الاجتماعات والمؤتمرات حول مواضيع متنوعة ، واعلان عقدين للتنمية وعقد ما يدعى بمؤتمر باريس بين الشمال والجنوب ، كل هذه الجهود العظيمة لم تغلح في تعديل صورة الظلم وعدم التجانس التي تتمثل فيها علاقات الشمال والجنوب .

ان الازدهار المرموق الذي حققه الاقتصاد الغربي في فترة ما بعد الحرب أصبحت تهدده اليوم صعوبات عديدة ، ان جوهر المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة النمو قد تغير . وخلال فترة النمو السريع التي مرت بها كانت المسألة كيفية تقليل عناصر عدم الاستقرار في اطار من التوسع المتواصل . اما الآن فقد تحول الأمر الى البحث عن كيفية الحيلولة دون بلوغ النظام الدولي قمة عدم الاستقرار غير المحتملة .

ان التجارة الدولية تعاني في الوقت الحاضر من تراخ مقلق فحجمها الذي كان حتى عام ١٩٧٣ يزداد بنسبة ٩ في المائة لم يعد ينمو اليوم الا بمعدل يقل عن ٥ في المائة . ان تقلص الأنشطة الاقتصادية ينذر بزيادة الاتجاهات نحو الحماية ويدخل عنصرا مشيرا للقلق في اقتصاد أصبحت سمة الترابط والدولية تغلب عليه باطراف .

وفي المجال التجاري اخذت اقامة خطوط الفصل تزداد ونموها بين الشمال الآخذ في التكامل المطرد والجنوب حيث لا تتناسب حصة بلدان مثل البرازيل في الصادرات الدولية مع اسهامها في رفاهية العالم . ان هذا الاسهام لا يتمثل فقط في الحصول على البضائع والخدمات بل أيضا في استيراد المدخلات التكنولوجية والموارد المالية بشروط مجزية سواء أكانت استثمارات مباشرة أو قروض رأسمالية . ومن أوجه التناقض أن الصعوبات التي تسود الوضع الراهن قد شجعت على المزيد من التكامل بين الاقتصادات المتقدمة جدا صناعيا . وقد تمت تواجولة طموحة اخرى من المفاوضات في نطاق "الغات" . ويلحظ ان نتائجها قد أفادت فوق كل شيء " تجارة اكثر البلدان نمووا من الدول شديدة التقدم صناعيا . ففي النصف الشمالي من الكرة الارضية تحرر التجارة المتبادلة ويؤخذ بحلول بناءة مما يؤدي الى ترابط متبادل اوسع بين القطاعات الصناعية في كل بلد ، يصحبه المزيد من التعاون التكنولوجي المالي ومن مبادلات الاستثمارات المباشرة .

في هذه الاثناء ، ازداد تقرب العالم الصناعي من تلك الدول التي اخذت تتمتع بوفرة اكبر من الموارد المالية نتيجة لزيادات اسعار النفط .

ان هذه الحقائق ايجابية بالنسبة للاقتصاد العالمي ، ولهذا السبب فانها تستحق الاعتراف بها وتأييدها .

الا انه من ناحية المصالح المحددة للدول النامية مثل البرازيل فان نمط العلاقات التجارية مع العالم المتقدم النمو يثير القلق حيث ان ما يحدث الآن ليس القضاء على هياكل الحماية بل تطويرها الى اساليب جديدة تكون في بعض الاحيان اقل وضوحا وصراحة ولكنها رغما عن ذلك فعالة دائما .

فبدلا من القضاء على الحماية ، فانها تتخذ سمات جديدة وتحدث وتستكمل . وهي تؤثر تأثيرا مضاعفا بالذات على تلك الدول التي في حاجة أشد الى الوصول الى اكبر أسواق العالم ، نظرا الى ما تعاني منه من اتجاه مزمّن نحو اختلال ميزانها الخارجي - وهذه ضرورة لا بد منها فيما تبذله من مجهود انمائي .

ولا ينبغي ان يطفئ القلق الناجم عن مظاهر الضغط الناشئة عن المصاعب الاقتصادية ، مثل التضخم في الدول المتقدمة النمو وكذلك ارتفاع سعر النفط ، على القضية الأوسع المتمثلة في النضال من أجل التغلب على هياكل التخلف . ان العقبات تعترض التصنيع في البلدان النامية في تلك اللحظة بالذات التي تبدأ فيها جهود تلك البلدان تؤتي ثمارها وعندما تستطيع ان تساهم على أفضل وجه في الاقتصاد العالمي بوصفها أيضا موردة لمنتجات مصنوعة تستطيع ان تواجه بصورة متزايدة المنافسة . ان الاغفال الضمني المتمثل في عدم الاهتمام بمشاكل العلاقات بين الشمال والجنوب ، كما ظهر ذلك ، على سبيل المثال ، في لقاء القمة الذي تم مؤخرا في طوكيو ، ربما كان اخطر من الحماية الممارسة صراحة في شكل حواجز تجارية تقام في وجه مبيعات تلك البلدان . وكما أوضح الرئيس فيغويريرو في خطاب ألقاه بمناسبة بدء حملة مشتركة بين الحكومة البرازيلية ورجال الاعمال لتشجيع الصادرات :

” اننا نؤكد لشركائنا المتقدمين صناعيا استعدادنا للحوار والتفاهم ورفضنا لأي موقف

لا مبرر له يدعو الى المجابهة . اننا نود أن نتوصل سويا الى حلول بناءة ومستقرة وعن طريقها نتوقع القضاء على شبح الحماية الذي تجدد في ظل انتشار الصعوبات . وكذلك نود ان نفتح المزيد من القنوات العريضة امام التجارة والتعاون الدولي ” .

اننا نتحدث الى أصدقاءنا من الدول المتقدمة النمو تحدثنا هذه الروح . ان البرازيل  
تحيد استئناف الحوار بين الشمال والجنوب عن طريق مجهود جديد مكثف للدخول في مفاوضات  
فعالة من أجل اعادة تنسيق العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية .  
وفي هذا السياق ، نتطلع ، الى النتائج العملية ، التي نأمل ان تحققها الدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ .

اننا نثق في ان الدول النامية سوف تحافل على تضامنها في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة ، ولكن العالم النامي لا يستطيع ان تكون له وحدة قائمة على توافق المصالح في مواجهة هذه الدول المتقدمة . ان هذه الوحدة ينبغي ان تعكس مفزى عميقا المتفاهم والتعاون . ومن أجل تحقيق ذلك ، فان تضامن الدول النامية ينبغي ان يوجه الى عمل بنّاء ، واشير بصفة خاصة الى ازمة الطاقة الحالية . ان هناك اوجها جديدة من التعاون التجازى بين البلدان النامية ينبغي اقامتها ، كما ان التدفق الاقتصادى والمالي بين البلدان النامية يجب ان يزداد على اساس من التفاهم المتبادل ، من اجل ان نضمن ان مواقع الاختلال الحالي لم تصبح سمة دائمة في العالم الثالث . اننا نعتقد ان هذا الهدف سيدفع الدول النامية الى ان تقوم بمشاورات دائمة من اجل الاعداد للحوار الذى سوف تقوده مع البلدان المتقدمة .

ان البرازيل من ناحيتها ، تبذل جهودا جبارة من اجل زيادة تجارتها وتعاونها مع البلدان النامية الاخرى . وقد شاركنا في حدود امكانياتنا وتجارينا التي جمعناها من خلال تعاملنا مع هذه الدول ، في مستويات وانواع عديدة من التصنيع . ان علاقاتنا التجارية مع دول امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا التي تمثل ٩ في المائة من صادراتنا ، ونحو ٢٣ في المائة من مشترواتنا في الستينيات تمثل اليوم ٢٥ في المائة من مبيعاتنا واكثر من ٤ في المائة من وارداتنا . لقد خصصت حكومة البرازيل اكثر من بليون دولار خلال الثلاث السنوات الاخيرة من اجل تقديم اعتمادات الى الدول النامية الاخرى . لقد قدمنا تعاوننا تقنيا ، وان كان على اساس متواضع ، لاربعمين دولة في امريكا اللاتينية وافريقيا . واليوم لدينا . . . ١٥ طالب اجنبي يتعلمون في المعاهد الفنية والجامعات في البرازيل .

وفي مجال تجديد موارد الطاقة ، فقد فتحنا عهدا جديدا من اجل التعاون مع البلدان الاخرى ، والفضل في ذلك يرجع الى الاستثمارات الكبيرة في انتاج الكحول لاغراض الطاقة وزيادة استخدام التكنولوجيا وبذل جهود كبيرة من اجل ايجاد موارد بديلة للطاقة ، وكل ذلك يفيد جميع الدول المنتجة والمستهلكة على السواء التي تبحث عن استهلاك ترشيدى ، والاحتفال باحتياطي كاف لمخزون البترول ، وكذلك من اجل الاستقرار في تنمية مثل هذه المنتجات . وبهذه الطريقة ، فاننا نسهم بحد اقصى من امكانياتنا لتوسيع ولتشجيع الانسجام والتضامن في البلدان النامية ،

اللذين يعتبران شرطين لا غنى عنهما من اجل النجاح في مهمة اعادة النظر في العلاقات بين الشمال والجنوب .

ان هناك مشاكل سياسية واقتصادية خطيرة سوف تكون لها اثار عميقة وسوف يمكن حلها عن طريق الحوار والتعاون بين الدول وبعضها . ان البلدان النامية تعلم انه ينبغي ان تحاول مما لحل هذه المشاكل المشتركة فيما بينها . كما انها تعي ايضا حقيقة انها تحرم من حقها في التفاوض واتخاذ القرارات الدولية التي تؤثر بصورة مباشرة على مصالحها وآمالها المشروعة بطرق متعددة . انها لا تستطيع ان تتجاهل ان جميع الدول ، دون تمييز لها الحق في ان تشارك بالتساوي في اتخاذ القرارات الدولية . ان مثل هذا الاسهام ليس مطلوباً فقط في مجال الطاقة والتجارة والمسائل المالية والمجالات الاقتصادية بل وفي كل مجال . واود ان اتحدث الآن عن الموقف الحالي في مجال نزع السلاح .

فرغم ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لسنة ١٩٧٨ المكرسة لنزع السلاح لم تفلح في اتخاذ تعهد قاطع بشأن نزع السلاح النووي ، الا انها اظهرت جهازاً ديمقراطياً مفتوحاً من اجل التفاوض في نزع السلاح . ولكن نتائج اعمال لجنة نزع السلاح في سنتها الاولى لم تكن مشجعة في هذا المجال . ان اللجنة قد ركزت على مناقشة النواحي الاجرائية المتعلقة بها ، بينما التفاوض على الاسس والمسائل الجوهرية ما زال دائراً بين القوتين العسكريتين العظميين .

ان اتفاق سولت ٢ الذي يعتبر خطوة كبيرة في مجال نزع السلاح النووي لا يوصف الا بانسه خطوة واحدة من اجل الادارة الترشيدية لسباق التسلح ، وقد جاء ذلك كنتيجة للمفاوضات المباشرة بين الدولتين العسكريتين العظميين ، ومن المفترض ان جميع الدول الاخرى سوف يطلب منها ان توافق على هذا الاتفاق خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، ونحن لن نقف في سبيل ذلك . اننا نرى ان اتفاق سولت ٢ هو مرحلة بسيطة ينبغي ان تؤدي الى بدو مفاوضات حول اتفاق سولت ٣ من اجل خفض التسلح النووي بصورة كبيرة . وعلى كل فان مفاوضات سولت ينبغي ان تصبح جزءاً من جهود اكبر تشمل اشتراك جميع الدول من اجل نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة . ان لجنة نزع السلاح لم تتح لها الفرصة لكي تبدأ في مفاوضات ذات مغزى بشأن بندين كانا على جدول اعمال مؤتمر لجنة نزع السلاح منذ سنوات عديدة . ان المفاوضات الثلاثية الخاصة بحظر

الاسلحة النووية ، وكذلك المفاوضات الثنائية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية لم تؤد الى النتائج الملموسة التي كانت منتظرة من لجنة جنيف . ان هيئة المفاوضات المتعددة الاطراف قد قدمت في المحللة الاخيرة مشروع قرار بشأن انتاج الاسلحة الاشعاعية بواسطة القوتين العسكريتين العظميين وتوصية للموافقة عليه وتقديمه الى الجمعية العامة لاعتماده . ورغم اننا نرحب بهذه المبادرة فان الهيئة قد قررت انه من حقها ان تناقش هذا النص بصورة أعمق . وبلاضافة الى ذلك فانه من المعلوم ان جهود نزع السلاح في سنة ١٩٧٩ تتضمن اشتراك جميع الدول ، وهذه الجهود لا تهتم بالاسلحة النووية فحسب ، بل تهتم ايضا بالاسلحة التقليدية .

واود ان اشير الى مسألتين ينبغي ان تدرسا في الامم المتحدة هذا العام ، وهما : قانون البحار ، والعلم والتكنولوجيا . ان حكومة البرازيل قد اسهمت اسهاما فعالا في اعمال المؤتمر الثالث للامم المتحدة الخاص بقانون البحار ، وشاركت في الرغبة من اجل التوصيل ، مع جميع اعضاء دول المجتمع الدولي ، الى هيكل قانوني مقبول من اجل استغلال المجال البحري . ان نتائج الدورة الاخيرة لهذا المؤتمر قد اوضحت الطريق نحو حل جميع هذه المشاكل الشائكة الخاصة بهذه الاتفاقية .

ومع ذلك فليست لدينا اية اوهام فيما يتعلق بالمصاعب التي ما زلنا نواجهها ، والتي لا يمكن التوصل الى حلها الا اذا خلقنا جوا بناء وهادئا . ومن المؤسف ان هناك بعض المبادرات التي لا تأتي في وقتها والتي من شأنها ان تززع السلاح ، وتؤدي الى عدم قيام المؤتمر بتحقيق نتائج حاسمة .

أود أن أشير - من بين ما أشير اليه - الى الاعتماد المحتمل لتشريع من جانب واحد لاستغلال موارد قاع البحر فيما وراء حدود السيادة الوطنية التي حددتها هذه الجمعية كتراث مشترك للإنسانية . وفي هذه الحالة تأمل البرازيل ، بما ان ذلك يعتبر مسؤولية كبرى للجميع ، في ان العامل الاساسي من اجل انجاح هذا المشروع الضخم سوف يتحقق مرة أخرى في المستقبل . لقد اشتركت البرازيل ايضا بنشاط كبير وباهتمام بالغ في مؤتمر الامم المتحدة الخاص بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

اننا نأمل في أن برنامج العمل واللجنة التي تمثل الحكومات التي تم انشاؤها في فيينا وكذلك الاستمرار في المفاوضات التي تجرى في مؤتمرات وضعت برامجها بالفعل في اطار الامم المتحدة ، سوف يؤدي بالشمال والجنوب الى ايجاد حلول لمسألة نقل التقنية ومراجعة القواعد التي تحكم الملكية الصناعية وفقا لاحتياجات الدول النامية .

وفي الختام ، أود أن أؤكد لكم - اند كما كان في الماضي - فان وفد البرازيل يقف مستعدا للعمل مع سائر الوفود لحل المسائل المطروحة على الجمعية العامة . كما أود القول ايضا اننا في البرازيل مازلنا مقتنعين ومتفائلين فيما يتعلق بالمستقبل رغم التغيرات المتباينة والضارة التي تعترض جهودنا في الموقف الدولي الراهن . واننا مقتنعون بأننا قادرين على التغلب على العقبات العديدة التي تواجه بلادنا ، وعازمون على الاستمرار في التعاون على اساس متساو في الجهود الدولية ، هنا في الامم المتحدة ، وكذلك في أى مكان آخر من أجل النهوض بالعدالة والتنمية والسلام .

السيد فانس (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : اننا نجتمع في

هذه الجمعية العامة ونحن على عتبة عقد جديد ، سوف يكون وقتا لتحد معقد ، وفترة تكون فيها المحاولات التعاونية بين الدول - اكثر من اى وقت مضى - ليست مسألة مثالية فحسب ولكنها تمس المصالح الذاتية المباشرة .

ان العقد الذى يشرف على نهايته الان قد اتسم بتغيرات سريعة بعيدة المدى وأساسية . فهناك تغيرات تكنولوجية كبرى تحيط بنا جميعا . ان تأكيد الاستقلال القومي قد أعاد تشكيل الجغرافيا السياسية في كوكبنا . وفي اطار الدول ، فاننا نجد تصاعدا متزايدا في التوقعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ان العدواة التي لا هوادة فيها للحرب الباردة قد سلمت

القيادة للعلاقات الاكثر تعقيدا بين الشرق والغرب بما ينطوى عليه ذلك من عناصر المنافسة والتعاون . ان الفكرة البسيطة التي تقضي بأن العالم يتكون من قطبين ، قد عفا عليها الزمن . ان هناك اتحادا بين النظم المختلفة والاحلاف وكذلك اندماجا في القوى السياسية والعسكرية . ان النظام الاقتصادي العالمي ايضا يمر بتغيرات مذهلة . ان كثيرا من الدول التي كانت متضررة أصبحت الان تحقق قوة اقتصادية عالمية . ان التكافل الاقتصادي قد أصبح حقيقة يومية بالنسبة لمواطني جميع الدول .

ان هذه التغيرات الجارفة في معظمها قد عملت في اتجاهات ايجابية وبناءة وفيرت الحياة الى الافضل وفتحت آفاقا جديدة لجهود جماعية ودبلوماسية خلاقية .

ولكن بينما نجد ان هذه التطورات هي برهان على ان التقدم ممكن ، الا انها لا يمكن ان تكون دليلا على انه حتمي . انني اقول ذلك لسببين :

أولا ، في عدد من المجالات ، فان خطى التقدم الراهن تتضاءل بجانب التحديات القادمة . ان العقد القادم سوف يقرر ما اذا كانت لدينا الحكمة الجماعية والارادة المشتركة من أجل التغلب على سلسلة من المشاكل المتشابكة التي تفرض ذاتها والتي ينبغي معالجتها بطريقة شاملة .

ان الحاجة الى تطوير اشكال جديدة من الطاقة تشكل تحديا مستمرا . لقد دخلنا في مرحلة تحول صعب من اقتصاد يقوم على البترول الى اقتصاد يقوم على اساس اشكال اخرى من الطاقة . وحتى دون هذا العبء الاضافي ، فاننا نواجه مهمة كبيرة ، وذلك باتاحة الاحتياجات الاساسية للشعب وتضييق ثغرة ذلك التباين المحموم بين الثروة واليأس . ان النقص في الطعام الذي يواجهه البلدان النامية - على سبيل المثال - كان ١٢ بليون طن في ١٩٧٥ . ويمكن ان يكون من ٢٠ الى ٨٥ بليون طن في ١٩٩٠ ما لم يزد الانتاج بشكل كبير .

ان علينا ان نحقق توازنا لا نقا بين المطالب التطلعية للمزيد من الشعوب من أجل حياة افضل ، وبين تلك الحقيقة التي لا مهرب منها وهي اقامة بيئة هشة .

ان هذه الاحتمالات تحمل في طياتها بذور الشقاق في المستقبل ، وان تنمو هذه البذور، فان انتشار الاسلحة ينمو ، وتصعب النزاعات الاقليمية اكثر خطورة بما تنطوى عليه من خسارة فسي الارواح والموارد ، وكذلك في المواجهة المتزايدة .

ورغم اننا تجاوزنا ايام العداوة المستميتة ، الا ان العلاقة بين الشرق والغرب يمكن ان تتدهور الى حد كبير اذا ما اخفق احد الجانبين في احترام مصالح الامن الخاصة بالآخر . ان قدرتنا على مواجهة هذه الاختيارات ترتبها بقضية اخرى . فهل سنواجه مثل هذه التحديات ونستفيد منها معا ؟ ام هل سندع العداوة تفرق صفوفنا وبالتالي تقهرنا ؟ انه ينبغي ان أتوخى الصراحة وان اقول بأنني لست واثقا مما ستكون عليه الاجابة . ان هناك أسبابا تبعث على التشجيع . ففي الاعوام الاخيرة وجدت الدول الممثلة هنا انه من الايسر في كثير من المحافل المختلفة ان نتحدث معا بدلا من أن نتحدث عن بعضها البعض . ان الشرق والغرب قد دخلوا في أكبر جدول اعمال للرقابة على الاسلحة . ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد تفاوضا بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وذلك في معاهدة تنتظر التصديق عليها .

ان الشمال والجنوب قد حققا تقدما بشأن القضايا المالية والتجارية وقضايا السلع ، وهذا التقدم اكثر مما اعترفنا به . ان هناك اتفاقات قد تم التوصل اليها بشأن الزيادة الكبيرة في الموارد الخاصة بصندوق النقد الدولي . وان القروض من قبل بنوك التنمية متعددة الاطراف قد تزايدت . وان فرعى التجارة المتزايدة قد اتاحت الان نتيجة للمفاوضات التجارية ، وينبغي ان نعترف بهذا التقدم وان نجعل منه لبنة نشيد عليها .

لقد اتخذنا خطوات نحو حل بعض الخلافات الاقليمية العميقة . ولكن ما يثير انزعاجي ، هو ان هناك عوامل اخرى يمكن ان تعكس هذا الاتجاه التعاوني .

ان المشاكل الجادة التي نواجهها قد تدفع بالشعوب الى السعي نحو مصالحها الخاصة وذلك على حساب التعاون الدولي . فابان المتاعب الاقتصادية فان الدول المزدخرة نسبيا تجد من الصعب عليها أن تنظر فيما وراء مصالحها الداخلية للوفاء بالاحتياجات الدولية . والواقع أن التاريخ قد لقنا درسا حيا وهو أن المصاعب يمكن أن تؤدي الى انعزال قصير النظر ، ويمكن أن تثير غريزة حب البقاء على حساب الآخرين . وفي مثل تلك الأوقات فان الأصوات التي تنادي بالاقتصاد القومي سوف تتصاعد في جميع دولنا ، وينبغي علينا أن نقاومها .

كما ينبغي علينا أيضا أن نقاوم أصوات المواجهة الدولية . وقد قمنا في عدد من المفاوضات الدولية السياسية والاقتصادية على حد سواء بشق طريقنا نحو أصعب القضايا ، وينبغي ألا نتصرف الآن في يأس ، وألا نطلق العنان لتيار من الجدل ، من شأنه أن يعمق انقساماتنا بدلا من أن يقربها . ان تحديات الثمانينات يمكن مواجهتها اذا ما اضطلع كل منا هنا بالمسؤوليات التي نشارك فيها .

ان مسؤوليتنا الأولى هي أن نواصل بعزم في سعينا نحو السلام ، وأن نقلل مما تجلبه الحروب من أخطار ودمار . ان مستقبل كل من الشرق الأوسط وأفريقيا الجنوبية مرهون بقرارات معينة سوف تتخذ في الشهر القادم .

اننا نؤمن أن معاهدة ٢٦ آذار/مارس بين مصر واسرائيل قد قللت من المخاطر الكامنة في النزاع العربي الاسرائيلي ، وقد أرسيت الأسس من أجل تسوية يمكن أن تكون دائمة وعادلة . ولكن الانجازات المثيرة للسلام بين اسرائيل ومصر ، والتنفيذ الناجح للمراحل الأولى من معاهدة السلام لم تقلل من ضرورة التحرك نحو السلام بين اسرائيل وجيرانها ، والواقع أن حكومة بلادى تؤمن بكل عزم أن احراز تقدم نحو سلام شامل أمر ضرورى .

اننا نعلم جميعا أن التسوية النهائية ينبغي أن تتناول الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . وان القضية الفلسطينية ينبغي أن تجد حلا من جميع نواحيها .

فبينما تسير عملية السلام قدما ، فان رغبتنا الخالصة هي أن ينضم كل من ممثلي شعب فلسطين وحكومتى الأردن وسوريا الى هذا المسعى العظيم .

ان هذا يتمشى ، بل أنه يؤكد أيضا التزامنا الذي لا يتزعزع نحو أمن اسرائيل ورفاهيتها في الحاضر والمستقبل .

ولكن ما من أحد من الأطراف المعنية في هذه المفاوضات المسيرة تراوده أية أوهام بأن حل قضية فلسطين سوف يكون أمرا يسيرا ، ولكن الولايات المتحدة على اقتناع بأن التقدم سوف يتحقق نحو تنفيذ هذا الهدف .

ان الحفاظ على وحدة لبنان هو أيضا أمر هام بالنسبة للسلام في الشرق الأوسط . لقد كان هناك وفاق اطلاق نار هش في الجنوب اللبناني ، ونحن لا نحتاج الى وقف مؤقت لاطلاق النار ، بل الى هدنة واسعة النطاق . اننا سوف نعمل نحو تحقيق مثل هذا الهدف في مناقشاتنا مع الحكومات الأخرى المعنية هنا في هذه الجمعية . لقد طالبت معاناة لبنان أكثر مما يجب . ان الرغبة في السلام تشارك فيها جميع شعوب الشرق الأوسط . اننا نعي أن هناك خلافات نحو أفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف . واننا نؤمن أيضا أن الدرب الذي بدأنا السير عليه هو الدرب الصحيح ، والوحيد الذي أظهر نتائج عملية . . اننا ندعو كل من يسعى الى السلام الحقيقي الانضمام الى هذه المحاولة .

وهناك خطوة أخرى نحو السلام قد اتخذت كذلك في النزاع الروديسي فان الأطراف يقومون الآن بمفاوضات نحو ايجاد حل يجمع بين حكم الأغلبية مع الحفاظ على حقوق الأقلية . . ان الحكومة البريطانية ودول الكومنولث والأطراف ذاتها تستحق الثناء على هذه الخطوة الجديدة . ان الاتفاق على دستور عادل وانتخابات جديدة كما يقضي بذلك بيان لوساكا يمكن ان يضع حدا لويلات الحرب المتزايدة .

ولقد قمنا بتحقيق تقدم ملموس في ناميبيا ولكن لا تزال هناك عقبات على الطريق . ان مجموعة الاتصال تعمل مع الأطراف المعنية من أجل ايجاد طرق لحل القضايا الأخرى المعلقة . ونحن لا نستهن بالصعاب ولكن لا ينبغي أيضا أن نقلل من أهمية الفرص المتاحة لتحقيق تسوية لكل الجنوب الافريقي .

وفي معظم المفاوضات يمكن ان نحقق التقدم على مراحل ، فلا يمكن أن نبدأ بحل العقدة من الداخل ، بل ينبغي أن نبدأ بالأطراف التي يمكن أن نمسكها بأيدينا ثم نعمل نحو وضع حد لهذه المشكلة .

سوف يصدر التاريخ حكما قاسيا علينا اذا ما تركنا فرصة للسلام تضيع أدرج الرياح . وكلمنا  
تقد منا في المفاوضات ، فان القضايا التي نتناولها سوف تكون أكثر صعوبة ، ولكن ينبغي ألا ندع  
مخاوف أو مطامح المستقبل تقلل من شأن التقدم الذي حققناه .

وبينما نعمل نحو حل هذه النزاعات ينبغي أن نواجه الحقيقة ، وهي أن كوكبنا قد نكب من  
قبل أولئك الذين يشنون الحروب على الأبرياء كما رأينا منذ أسابيع في الوفاة المحزنة للورد مونتباتين  
فينبغي أن يكون هناك تعاون دولي أكبر من أجل القضاء على هذه الأعمال البربرية التي يقوم بها  
الارهابيون . ان الولايات المتحدة لتؤيد بشدة العناصر الأساسية في مشروع الاتفاقية التي تدين  
أخذ الرهائن . ان ابرام مثل هذه المعاهدة سوف يسهم في ذلك الرأي الاجماعي الذي ينادى  
بعدم التهاون مع الارهابيين بغض النظر عن القضايا السياسية التي يدافعون عنها .

وأخيرا ، فان متطلبات السلام ترتبها كذلك بمسؤولية دولية وهي الحد من انتشار وتراكم  
الاسلحة . ان هناك التزاما يقع على عاتق الدول النووية الكبرى وهي الولايات المتحدة والاتحاد  
السوفياتي ، وذلك من أجل احتواء التنافس في الاسلحة الاستراتيجية . ان معاهدة سولت الثانية  
يمكن ان تكون خطوة كبيرة نحو تحقيق هذا الالتزام .

ان تحقيق الهدف الخاص بالاستقرار الاستراتيجي سوف يتأكد اذا ما اتفق الاتحاد  
السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بشأن حظر شامل للتجارب النووية .

وبينما نجد أن الدولتين العظميين النوويين تسعيان نحو حد متبادل للأسلحة فان جميع  
الدول ينبغي أن تعي الخطر المباشر على أمنها من أنتشار الأسلحة النووية . ان التطورات فسي  
الاعوام الأخيرة يمكن أن تعطي دفعة لجهود عدم الانتشار بما في ذلك تحقيق تقدم في البرنامج  
الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، والذي من شأنه ان يساعدنا على أن نجد طرقا أكثر أمنا  
لتطوير الطاقة النووية لصالح البشرية ، ودعم الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ،  
وكذلك التزايد الجوهرى في عدد الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، ودخول معاهدة "تلاتيلوكو"  
الى حيز التنفيذ ، وتعهد عدد من الدول النووية بمقتضى ظروف معينة بالاحكام عن استخدام  
الأسلحة النووية ضد دول غير نووية .

ولكن كانت هناك نكسات خطيرة ودلائل على اعتزام الحصول على أسلحة نووية بغض النظر عما تعنيه من أخطار بالنسبة للأمن الاقليمي والدولي . ان المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في العام القادم سوف يكون لحظة هامة لاستعراض ما حققناه ، ومضاعفة جهودنا لتحقيق تقدم نحو هذه الأولوية الدولية الملحة .

ووراء السعي نحو السلام هناك مسؤولية ثنائية نشارك فيها وهي ان نعي العواقب الدولية المترتبة على القرارات الاقتصادية القومية وأن نقاوم اغراء حل المشاكل الاقتصادية على حساب الآخرين .

ان شطط الاقتصاد القومي قد اتضح في الماضي . ان الكساد العالمي في نصف القرن الماضي قد انتشر وتعمق وطال أمده نتيجة لموجة من الحماية . ان هذا قد دفع بنا الى عقد اتفاقية تجارية جديدة متعددة الأطراف لفتح أسواق جديدة ، والحفاظ عليها مفتوحة حتى في أوقات الشدة الاقتصادية .

واليوم دعوني أتناول احدى القضايا التي تنعكس على العلاقة بين القرارات القومية والآثار العالمية ، ألا وهي مشكلة الطاقة . انها مشكلة تهددنا بالانقسام اقتصاديا وسياسيا . وفي مستقبل تخيم عليه نظرة أكبر ، فان هذه الانقسامات يمكن أن تضعف من نسيج العلاقات الودية بين الدول التي تجسدها هذه المنظمة .

ان جميع الدول سوف تعاني اذا لم تتصرف بمسؤولية ، وذلك في استهلاكها للطاقة ، وفي تحديد أسعارها وفي انتاجها .

ورغم ان التخطيط أمر صعب بالنسبة لمستقبل الطاقة ، الا أنني أعتقد أنه يوجد أساس من أجل تحقيق تقدم في هذا المجال .

ان الاقتصاديات الصناعية الحديثة حتى السبعينيات كانت تعمل على أساس افتراضين كانا يتحكمان في العلاقات بين الدول المصدرة والمستوردة للبترول ، أحدهما رخص أسعار البترول ، وثانيهما ان الامدادات لا حد لها . والآن فان جميع الدول قد أدركت أن هذين الافتراضيين لم يعد لهما مكان .

ان الالتزامات من جانب الدول الصناعية الكبرى في مؤتمر قمة طوكيو هي برهان على ذلك . ولقد اتخذت حكومتي اجراء طموحا من أجل معالجة مشكلة الطاقة ، وتبذل جهودا من أجل زيادة التزاماتها .

ان الرئيس كارتر قد ألزم الولايات المتحدة بعدم استيراد أكثر من ٨٢ مليون برميل من البترول يوميا في عام ١٩٧٩ ، وألا تتجاوز أعلى مستوى لوارداتها منه وصلت اليه في عام ١٩٧٧ . ان مجموع ما أنفق على الأبحاث الكلية للطاقة وتنميتها في الولايات المتحدة هذا العام قد بلغ ٣٢ بليون دولار ، واننا نقوم باستثمار ٢٨ ٥ مليون دولار هذا العام و ٦٠٠ مليون دولار في العام القادم لتطوير واستخدام الطاقة الشمسية .

اننا نقوم بالتوسع في استخراج الوقود المركب من أجل الاستفادة من الفحم الوفير والزيوت الحجرى الموجود في بلادنا .

ان هذه التكنولوجيا الخاصة بالطاقة الجديدة سوف تطبق كذلك في دول أخرى ، فنحن ندرك أنه بمساعدتنا للآخرين على حل مشاكلهم بالنسبة للطاقة ، سوف نحل مشاكلنا .

وسوف أشير الآن الى بعض الطرق التي نحن على استعداد للعمل فيها مع الآخرين — لمواجهة احتياجاتنا من الطاقة .

لقد انضمنا مع الدول الصناعية في الاتفاق على اقامة مجموعة تكنولوجية دولية مؤقتة ، ستوصي بالطرق التي يمكن عن طريقها توسيع نطاق الاسهام الدولي في التطوير التجارى لبدائل الوقود .

لقد تعهدت في العام الماضي بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تفعل المزيد لتعبئة المواهب الفنية من أجل تنمية وتطوير الدول الأخرى . ويسرني أن أقرر أننا سنقوم في الشهر القادم بإنشاء معهد للتعاون العلمي والتكنولوجي . ان هذا المعهد سيحقق الأهداف التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة لاستخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وسوف يساعد هذا المعهد أيضا شعوب الدول النامية على الاستفادة من التكنولوجيا ، ومساعدتها من أجل توسيع قدراتها التكنولوجية .

ان مجلس هذا المعهد سيضم بين صفوفه خبراء من البلدان النامية ، وان تطوير الطاقة سيكون من بين أولوياته القصوى .

اننا سوف نسهم بجدية كذلك في الاعداد للمؤتمر العالمي الذي سيعقد عام ١٩٨١ بشأن الطاقة الجديدة والمتجددة .

وفي مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد أخيرا ، دعى البنك الدولي لكي يرأس تنسيق ما نقدمه من مساعدات للبلدان النامية في مجال الطاقة . واننا نقترح على البنك الدولي أن يجمع فريقا من الخبراء يقوم باستعراض موضوع أبحاث الطاقة وتطويرها ، وبمطيات التدريب المتعلقة بها بالتفصيل . وعلى وجه التحديد ، يمكنه أن يقوم بعمل المراكز القائمة الخاصة بالبحوث والتدريب في مجال الطاقة على كل من الصعيدين القومي والدولي في البلدان النامية ، وعلاوة على ذلك ، يمكنه أن يوسع بكيفية دعم المؤسسات القائمة ، وما اذا كانت الحاجة تقتضي انشاء مؤسسات جديدة متعددة الاطراف .

اننا نقوم كذلك بدعم وتوسيع برنامج البنك الدولي من أجل التنقيب عن الوقود المعدني وتطويره .

كذلك ، فان على البنك أيضا أن يقوم ببحث ما اذا كانت البرامج المحلية لتمويل التنمية يمكن أن تفي باحتياجات التطبيق السريع للطاقة الشمسية ، وتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية والطاقة المتجددة في البلدان النامية .

ان بنك التنمية الأمريكي الدولي قد اقترح انشاء هيئة من أجل توفير التأمين على المخاطر السياسية ، وضمانات القروض المقدمة للاستثمار الخاص في الطاقة ومشروعات التعدين في المنطقة . ويمكن أن يكون ذلك بمثابة وسيلة ناجحة لتطوير الطاقة . اننا على استعداد لكي نقوم مع البنك باتخاذ مبادرة وأن نعمل مع الدول الأخرى من أجل ايجاد اقتراح مقبول .

وبينما نجد أن الدول الصناعية تبذل جهودا كبيرة للحد من طلبها الخاص بالبتترول ، ومن أجل مساعدة الدول النامية لمواجهة تحدياتها الخاصة بالطاقة ، فان الموضوع أصبح ما اذا كانت الدول المنتجة للبتترول على استعداد لوضع أسعار مستقرة أو توحيد الأسعار ، لأن الاخفاق في ذلك سوف تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة لاقتصاد العالم ، وعلى وجه الأخص بالنسبة للدول الفقيرة .

اننا نتفهم الرغبة الطبيعية للدول المصدرة للبتترول من اجل الحفاظ على هذا المورد القيم للأجيال القادمة ، ونقبل كذلك بأن أسعار البترول ينبغي أن تعكس ليس فقط قوة الطلب ، بل كذلك ندرة الامدادات على المدى الطويل ، طالما أن هذه الندرة لن تمكن من وضع سعر موحد . ولكن على الدول المنتجة للبتترول أن تعرف أن هناك حدا أقصى لاقتصاد الدول المستهلكة للبتترول ، وأن الاقتصاد العالمي لا يمكن تجاوزه .

ومع ذلك ينبغي أن نواصل عملنا بادراك مسؤول ، وأن نضمن أن قراراتنا الخاصة بالطاقة القومية سيكون لها تأثيرها العالمي وستعود جدواها على الجميع .

والمسؤولية الثالثة المشتركة هي التزام متزايد من أجل المساعدة في النهوض بحياة اخواننا في الانسانية ، والوفاء بضروريات الحياة ، وتوفير فرص التقدم ، ومع ذلك لكي تؤكد القرارات التي نتخذ مستقبلهم .

لقد أحرزنا تقدما في مجال حقوق الانسان ، ولكن علينا أن نفعل المزيد . . . . .  
وفي العام الماضي ، فان بعض الدول قد اتخذت خطوات من أجل اعادة الحميات القانونية  
والمؤسسات الديمقراطية ، وقد شاهدنا افتتاح المحكمة الامريكية لحقوق الانسان ، وكذلك الدعوة  
القوية من أجل انشاء مؤسسات اقليمية لحقوق الانسان في قارة افريقيا ، وأيضا الاجراءات التي نادت  
بها اليونسكو من أجل حقوق الانسان .

ان الاهتمام المتزايد بحقوق الانسان أمر واضح وجلي ، ولكن الحقيقة المحزنة ، هي أننا  
بينما نجلس هنا الآن ، فان رجالا ونساء يواجهون أعمال التعذيب والموت والقهر لتجرؤهم على  
ممارسة حقوق أقرها ميثاق هذه المنظمة منذ ثلاثة عقود مضت . ان التزامنا يجب أن ينصب على تحقيق  
تطلعات جميع الشعوب في الكرامة الانسانية .

ان التزامنا يجب أن يكون موجها للحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، لأنها جميعا  
لا يمكن أن تنفصم عن الكرامة الانسانية . ان تقدم فرص الرفاهية الاقتصادية من أجل المساهمة فسي  
العملية السياسية ، وتزايد الاحساس بالعدالة السياسية والاقتصادية يمكن أن يفعلا الكثير ، لرفع  
المعاناة التي يمكن أن تؤدي الى الاضطرابات الوطنية والتوترات الدولية .

ولمواجهة هذا الالتزام من أجل حياة أفضل لجميع الشعوب ، ينبغي أن نحاول جاهدين التحرك نحو اجراء حوار بين الشمال والجنوب فيما وراء الموضوعات الكبيرة وحول حالات محدودة ، وينبغي أن نبدأ بالمجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تواجه أهداف عملية مقطورة . واسمحوا لى في هذا الصدد أن أناقش جهودنا التي تبذل من أجل هدف اعتبرناه حدثا انسانيا بسيطا : ألا وهو انه في نهاية هذا القرن ينبغي ألا يكون هناك فرد جائع على وجه الأرض . في العام الماضي ، ذكرت انه ينبغي الا نخدع بالطقس الحسن والمحصول الوفير مما يؤدي بنا الى فقدان الاحساس بالاستعجال .

ومنذ ذلك الحين ، فاننا نجد ان المحاصيل الضعيفة في عدد من البلدان قد زادت كثيرا من الطلب العالمي على الغذاء . وهذا الموقف يؤكد الحاجة الى ضرورة زيادة المحصول الملائم لمواجهة أمن العالم الغذائي .

انني أؤكد لكم ، ان الولايات المتحدة سوف تبذل قصارى جهدها من أجل الحيلولة دون حدوث أزمة غذاء عالمية .

ان المحصول الامريكي هذا العام سوف يسجل رقما قياسيا . وقد أزلنا جميع القيود على إنتاج القمح للعام القادم . كذلك أوجدنا احتياطات من الحبوب مطوكة للمزارعين - وذلك عن طريق تكديس المخزون وتصريفه - مما ساعد في استقرار الامدادات .

ان ابرام اتفاق دولي للقمح لا يزال بعيدا عن متناول أيدينا ويتعين علينا ألا نتخلى عن هذا الهدف . لكن يجب علينا أن نتحرك فورا لاكمال المفاوضات الخاصة بابرام اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية . ان مجلس الغذاء العالمي قد حث على مثل هذا الاتفاق في منتصف الثمانينات . واننا نؤيد هذه التوصية . وفي الوقت الراهن ، فاننا نقوم فعلا بتنفيذ المعونة الغذائية الكبرى التي تدعو اليها الاتفاقية .

وفي نفس الوقت ، فان التركيز الأعظم ينبغي أن يكون على تحسين الانتاج الغذائي العالمي . ان أكثر من نصف معونة التنمية الأمريكية المباشرة تتركز الآن للزراعة . وسوف نواصل العمل من أجل تحسين العائد من المحاصيل الزراعية الرئيسية وحماية الأراضي الزراعية ؛ وأن نتوسع في البحث عن طرق زيادة انتاج محاصيل تقليدية ومحاصيل أخرى جديدة ، ولاسيما تلك التي يمتلكها المزارعون الفقراء .

ان تلك الجهود قد لاقت تأييدا فعالا من جانب مراكز البحث الزراعي الدولي . ونحسب  
نؤيد المقترحات الخاصة بمضاعفة الموارد التي تسهم في هذه المراكز كما نعتزم زيادة اسهامنا فيها .  
ونأمل أن تشارك دول أخرى في هذا الاسهام .

ومع ذلك ، يجب أن ندرك أنه على المدى الطويل قد تضيق هذه الجهود هباءا اذا لم  
يقل عدد السكان في العالم . ان نصف النساء ممن هم في سن الحمل لا يزلن حتى الآن غير  
متمتعات بخدمات تنظيم الأسرة . ويجب علينا أن نحاول جاهدين أن نجعل خدمات تنظيم الأسرة  
مع غيرها من العناصر الأساسية للعناية بالصحة ، وامدادات الطعام المناسب ، والماء النقي ،  
متاحة للجميع في أسرع وقت ممكن .

وفي المدى القصير ، فاننا ينبغي أن نكون مستعدين لمواجهة الاحتياجات الطارئة هيثما  
توجد الآم مجاعات انسانية ، أو لاجئين يبحثون عن المأوى في افريقيا ، أو أمريكا اللاتينية ، أو  
جنوب شرق آسيا أو في أى مكان آخر .

ان المقترح الذى قدمه نائب الرئيس موندل في جنيف من أجل صندوق لاعادة توظيف  
اللاجئين ، ليعكس ايماننا بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يتناول وعلى أساس عالمي أزمة اللاجئين  
العالمية الأليمة . ونحن نحث على اسهام واسع النطاق في هذا الصندوق .

ان اجراء دوليا قويا وواسع النطاق مطلوب للقضاء على الجوع في كمبوتشيا . اننا نواجه  
الآن أحد المآسي الانسانية للعصر الحديث . ان عشرات الآلاف من مرضى وجوعى " خمير " يقفون  
الآن فعلا على حدود تايلند . وقد يتبعهم فورا مئات الآلاف . كما أن هناك المزيد من المجاعات  
والأمراض واسعة النطاق تلوح في الأفق ، لاسيما في ضوء التقارير التي وردت حديثا باشتعال  
القتال . ولتخاشى كارثة مريعة ينبغي وضع برنامج دولي للاغاثة الانسانية في كمبوتشيا بأسرع ما يمكن  
وينبغي أن تكون المنظمات الدولية قادرة على وضع برنامج عاجل للاغاثة يكون متسعا وواسع النطاق  
وملائما للاحتياجات وذلك بالنسبة لجميع من يحتاجون الى ذلك في " خمير " ، واننا نؤيد مثل  
هذه الجهود .

ان أزمة الغذاء في كمبوتشيا لتهدد بتضاعف تدفق اللاجئين والاطاحة بعدد مدهل من  
أولئك الذين لا يستطيعون الفرار . ان تدفق اللاجئين من فييت نام ولاوس وكمبوتشيا قد جلب قدرا

كبيرا من المعاناة لمئات الآلاف من الأبرياء ، كما أنه أضف أعباء ثقيلة الى الدول التي لجأوا اليها .

ان المجتمع الدولي قد بدأ يستجيب ، ولكن الخطوات الانسانية ليست بالكافية ، فعلى مجتمع الأمم أن يبذل جهودا أكثر فاعلية لاعادة السلم الى المناطق ولحل المشاكل بغير الوسائل العسكرية ، تلك المشاكل التي نجمت عن تطورات الأحداث في الهند الصينية ، والتي تشكل خطرا يهدد استقرار المنطقة بأسرها .

انني أعتقد اننا نستطيع أن نواجه التحديات التي أمامنا ، لكن ينبغي علينا ألا نستهيئ بحجمها .

ان حل النزاعات الاقليمية ووضع حدودا جديدة على أدوات الحرب ، سوف يتطلب اجراءات جديدة من الارادة القومية والدولية . ان الثمانينات يمكن أن تأتي بأزمة عنيفة للطاقة ، وقد تكون عقدا تنتشر فيه المجاعة ، واذ لم تتمكن من السيطرة على ذلك العجز الذي يجتاح البلدان النامية فان الكثير من اقتصادياتنا سوف تصاب بالكساد بل وقد يتعرض البعض منها للانهيار . ان مشكلات عالمية مثل هذه تقتضي معالجة عالمية .

ان هذه الجمعية سوف تقرر ما اذا كان يمكن بدء دورة جديدة للمفاوضات بشأن التعاون الاقتصادي من أجل التنمية . واسمحوا لي أن أعلن اليوم ان الولايات المتحدة سوف تسهم في اللجنة الجامعة ، لاجراء مشاورات لتقرير الوسيلة الأكثر فاعلية لادارة هذه المفاوضات .

واذا ما نجحت المفاوضات العالمية الجديدة ، فان المساهمين فيها ينبغي أن يتوخوا الواقعية فيما يتعلق بالقدرات السياسية والاقتصادية لكل منها . وينبغي أن تحدد الأولويات لتلك القضايا التي يمكن أن نصل الى نتائج ملموسة بشأنها كما ينبغي أن نتجنب ازدواج العمل في المؤسسات القائمة . وبهذه الطريقة ، فان المفاوضات يمكن أن تساعد في ايجاد اتفاق عالمي عام في الرأي من أجل اتخاذ اجراءات أخرى .

ان كثيرا من القضايا التي تناولتها تبرز فعلا على جدول أعمال الأمم المتحدة - وان الحاجة الى التعاون في مواجهتها تتطلب أن نواصل تدعيم تلك المؤسسة . ان الاصلاحات الادارية والاجرائية والمالية لأمر ملح وضروري . وكخطوة أولى ، فاننا نحث على أن تنفذ توصيات الأمين العام التي أقرتها هذه الجمعية الآن بالكامل .

ان الحاح المقتضيات التي وصفتها لتتطلب شيئا أكثر من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة .

ان الاختلافات بين الشمال والجنوب ، مثلها مثل تلك الاختلافات بين الشرق والغرب ، لتعكس مصالح متباينة . ان عليها دورا في تحديد القنايا وفي توضيح اختياراتنا . لكن يجب علينا أن نلتزم بايجاد المجالات التي تغطي مصالحنا .

ان كلا منا لديه قيمة الخاصة التي يود تحقيقها ، وأهدافه الخاصة التي يود أن تتحقق . وانني لا أقول بأنه يمكن أو يجب أن تكون غير ذلك ، لكن الولايات المتحدة تعتقد وتؤمن بتوسع العالم .

لكن اسمحوا لنا ، أن نحاول هنا ، في هذه الجمعية ، أن نجد في احتياجاتنا المشتركة ، وانسانيتنا المشتركة تكريسا مجددا للسعي من أجل أرضية مشتركة .

السيد أوريخا أغويرا (أسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : من حسن حظنا هذا العام أن يرأس الجمعية العامة السفير أحمد سالم أحد قدامى الشخصيات في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، والذي أثبت دوره في خدمة قضايا مختلفة خاصة في إطار تصفية الاستعمار .

وان أهدئك قلبيا ، سيدي الرئيس ، على انتخابك أود أن أشيد عن طريقك ببلد هو تنزانيا التي تربطنا بشعبها النبيل أطيب العلاقات . ونشيد أيضا بقارة تربطنا بها علاقات تاريخية والقرب الجغرافي ومصالح مشتركة والكفاح من أجل القضايا المشروعة للشعوب الإفريقية التي أكدنا بالنسبة إليها على ارادتنا للتفاهم والتعاون .

أهنيء أيضا السيد اندالسيو ليفانو الذي أدار أعمال هذه الجمعية بحكمة وحذر في الدورة الماضية مما سمح لها بتناول مسائل صعبة جدا وكثيرة . ان رئاسته قد أثبتت الثقافة العريقة والحيوية الحديثة اللتين تميزان بلاده كولومبيا وهما مصدر شرف لكافة شعوب الأيرية الأمريكية .

أود أيضا أن أكرر الاعراب عن اعجابي بالعمل الذي قام به أميننا العام السيد كورت فالد هايم الذي أعطانا أثناء العام الماضي مثلا على التفاني للمنظمة ان كرس حماسه وحصافته وعزمه واصراراه لخدمة الأمم المتحدة وقضية السلام .

ويسعدني أن أرحب في هذه المنظمة بانضمام سانت لوسيا الجزيرة الساحرة التي فزت خيال البحارة الأسبان . وأود باسم حكومتي أن أعرب لشعب هذا البلد عن رغبتنا في دعم تلك العلاقات التاريخية بالعلاقات الودية من الصداقة والتعاون .

ان العام الذي انقضى منذ اخذت الكلمة لآخر مرة في الجمعية العامة يبين أن هناك أزمة اقتصادية دولية لازالت قائمة . في الكثير من البلاد زادت البطالة وارتفع التضخم واستمر الركود الاقتصادي ، ان منازعات عسكرية جديدة وبؤرات جديدة للتوتر أضيفت الى تلك التي كانت قائمة بينما زاد خطورة انعدام التوازن في مستوى التنمية بين الدول الغنية والفقيرة دون أن نتمكن من التوصل الى اتفاق كي نقيم الأجهزة الفعالة الكفيلة بالقضاء على عدم المساواة هذا .

ولكن على الساحة الدولية المقلقة التي تحيطنا نلاحظ أيضا بعض الاحداث الايجابية التي تسمح لنا بفتح باب الامل . ومن بين هذه الاحداث الدفعة التي أعطيت للمجموعات الأوروبية التي خططت خطوات هاسمة باتجاه التوسع وتعزيز مؤسساتها . ولأول مرة في التاريخ جرت انتخابات برلمانية

تعدت الحدود الوطنية . وانني أجد في هذا الحدث مغزى عميقا جدا فيما يتعلق بالهدف المرفوب وهو التكامل الاوروبي . وقد اشترك الملايين من الرجال والنساء بصورة مباشرة وفورية في انتخاب ممثليهم في البرلمان الاوروبي حتى تخطوا أوروبا الى الامام في تأكيد رغبتها في التضامن والوحدة كما أعلن الرئيس سواريس في ستراسبورغ :

” ان أوروبا لن تستمر في أن تكون متوسطا للحلول الوسط القومية ولكن النتيجة

المتعدية للقوميات للجهود والمداوات المشتركة ” .

في يوم الخامس من شباط/فبراير الماضي ، بدأت المفاوضات لانضمام اسبانيا الى المجموعات الأوروبية . وباختيارنا هذا السبيل بتأييد كافة القوى السياسية في بلادى ، فان شعب اسبانيا حاول أن ينضم الى الجهود التي تبذل لاقامة أوروبا أكثر وحدة وتوازنا وانفتاحا على امكانيات ومشاكل منطقة البحر الابيض المتوسط ، أوروبا أكثر احساسا باحتياجات البلدان النامية وخاصة بمشاكل أمريكا اللاتينية حيث أن اسبانيا على استعداد لأن تساهم مساهمة فعالة . انضمنا الى الجهود الرامية الى اقامة أوروبا التي تستطيع أن تواجه تحديات العصر ، أوروبا الراسخة في معتقداتها والمتقدمة في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة والحريات .

في اطار امريكا اللاتينية التي ترتبط الدول الاعضاء فيها ببلادى بعلاقات وثيقة وكثيرة حدثت أحداث ايجابية أود الاشارة اليها . اننا نلاحظ تأكيد شخصية دول امريكا اللاتينية في اطار دورها المتزايد في الاحداث العالمية . ويعتبر ذلك احدى دعائم العلاقات بيننا وبين دول أمريكا اللاتينية التي سوف نستمر في دعمها حتى تعتبر أمريكا اللاتينية احدى النواحي الاساسية في علاقاتنا الخارجية . ان انتمائنا المحدد الى أوروبا لن يكون عقبة في طريق علاقاتنا مع امريكا اللاتينية ، بل على العكس من ذلك فان هذين العديين يشريان ويكملان بعضهما البعض .

ان هذه العلاقة الخاصة تدعمت بدخول اسبانيا كعضو كامل الحقوق في اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية . ان هذا سوف يسمح لنا بأن نكون على مقربة من مشاكل امريكا اللاتينية بصورة أكبر ودعم العلاقات بين بلداننا . اننا لا نحاول عن طريق هذا الانضمام أن نلعب دورا قياديا في هذه المنطقة بل اننا نحاول أن نزيد من جهودنا للمساهمة في التطور السريع والعادل والمنسجم في امريكا اللاتينية .

ولكن تعاوننا مع أمريكا اللاتينية لا يقتصر على المجالين الاقتصادي والاجتماعي بل يدخل في إطار أوسع وأعمق ، فاننا نرمي الى تنسيق جهودنا كي ندافع عن مجتمع نمونجي قائم على الديمقراطية وكرامة الانسان . ونرمي الى اعتبار حياة الانسان قائمة على حرته وعلى تضامنه وكسعي جماعي للسوفاء بمتطلبات العدالة . وبهذه الروح وقعنا مع بلدان المعاهدة الاندية وكوستاريكا على اعلان كيتو في ١١ آب/أغسطس الماضي وفي هذا الاعلان أبدينا أملنا في أن نواصل بناء الحرية في أمريكا اللاتينية .

" اعتقادنا منا بأن الكفاح من أجل الديمقراطية يعطي دفعة لحياتنا المؤسسية ويشجع الاعتراف بالحرية في القارة ويساهم في تنظيم أفضل الأشكال السياسية المرفوب فيها لتحقيق تطلعاتنا الى العدالة الاجتماعية " .

ان حكومة بلادي لم تكثف بأن تعرب عن تمنياتها وتعلن عن مبادئها ، بل كما أثبت مثال نيكاراغوا فقد ترجمنا معتقداتنا الى حقيقة واقعة على الدوام وبذلك أثبتنا رغبتنا في المساعدة في جهود التعاون الدولي الذي تحتاجه نيكاراغوا والذي لا غنى عنه بحيث يتخلص شعبها من آثار الحرب ويتمكن من بناء حياته في ظل الحرية .

لقد تم ابرام معاهدة قناة بنما التي تضع حدا لموقف لا مبرر له . وان هذه المعاهدة مثال على طريق التفاوض السلمي والبناء الذي به استطاعت دولتان أن تحلا مشكلة اقليمية قديمة ألقت بظلمها على علاقتهما .

ان الأمين العام - في بداية تقريره - أشار الى الحاجة الى مواصلة العمل الحثيث فسي  
تأييد الأمم المتحدة ، لأنه ليس لدينا أى بديل آخر صالح . واليوم وأكثر من أى وقت آخر ، فاننا  
في حاجة الى توجيهات واضحة والى معايير قوية للعمل حتى نقضي على الظلم والفقر وعلى انتهاك  
حقوق الانسان وتعريض الأمن والسلم للخطر ، وهي أمور لا زالت سائدة في مناطق عديدة من كوكبنا .  
ويجب أن نجدد ثقتنا بمبادئ الميثاق ، وأن نعطي المنظمة وسائل فعالة للعمل حتى تستطيع  
أن تضمن تنفيذ هذه المبادئ . ولكن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الدول ، فلن يكون من الممكن  
التقدم نحو السلام والانفراج في اطار المنازعات التي نشاهدها دون ايجاد ارادة سياسية للتفاوض  
وللتوصل الى حلول وسط للتقريب بين وجهات النظر في ظل الرغبة في التوفيق . ان التشدد في  
المواقف على أمل التغلب على الطرف الآخر هو موقف يبقي على التوتر والمواجهة ويتسبب في معاناة  
الشعوب . ان التاريخ حافل بأمثلة لهذا النوع من الانتصارات التي لم تؤد الا الى اثاره الرغبة  
في الثأر في ظل العنف غير المجدى .

ومن بين المنازعات وأسباب التوتر التي ما زالت قائمة ، فان اسبانيا تشعر بالقلق بصورة  
خاصة ازاء كل ما يعرض منطقة البحر الأبيض المتوسط للخطر والمواجهة مما يهدد امنها واستقرارها .  
ومن فوق هذه المنصة ، سبق أن أكدت على أهمية الانفراج والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،  
وأيضاً على ضرورة قيام الدول المطلة على البحر الأبيض بالتفاوض والتعاون فيما بينها لوضع حد  
لانعدام التوازن القائم حالياً بين شمال وجنوب هذه المنطقة مع زيادة فرص الأمن والاستقرار . كما  
يجب تجنب اعطاء طابع دولي للتوترات والمنازعات الناشئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذا تجنب  
استخدام هذه المنطقة كمساحة تجارب في خدمة سياسة اقتصادية أجنبية بحيث تتحول دول المنطقة  
الى ادوات في لعبة تدار من الخارج .

لقد بدا في الشهور الأخيرة أن هناك تفاهما أكبر ومزيداً من التشاور بين دول البحر  
الأبيض المتوسط في الدفاع عن مصالحها المشتركة ، كما بدا أن هناك تناقضا في التوتر في بعض  
مناطق النزاعات الحادة . ان هذا التقدم المتواضع والذي يجب ان نشجعه ونؤيده لا يعد كافياً  
حتى الان . والواقع ان المشاكل القديمة في المنطقة ما زالت قائمة .

ان الأمن في أوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي . ان اسبانيا التي ترتبط بهذه الدول بعلاقات ثقافية عريقة وعلاقات الجوار الجغرافي تعتبر ان الحوار بين أوروبا وبين الدول العربية يجب ان يستمر وأن يعمق لتعزيز العلاقات بين مجموعتي الدول ولفتح امكانيات جديدة للتعاون والمساهمة الايجابية في خدمة السلام والانفراج . ان النزاع في الشرق الأوسط يعتبر من العوامل الخطيرة للاخلال بالاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وهو نزاع بين اسرائيل من طرف والدول العربية من طرف آخر ، عبر أربع حروب ، وهو نزاع ينطوي على خطر دائم للأمن والسلم والدوليين مع امكانية التسبب في آثار لا تحمد عقباها على الصعيدين الدولي والاقليمي . ان اسبانيا ، التي أيدت القرارات المتعلقة باعطاء طابع المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة باعتباره الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني تكرر اقتناعها بضرورة ممارسة شعب فلسطين لحقوقه الأساسية بما في ذلك حقه في اقامة دولته ، وبأن المبادئ الواردة في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) تشكل أسس السلام العادل الكفيلة بارتضاء جميع الأطراف المعنية .

اننا نعتقد ان الوقت قد حان للأطراف المتنازعة في هذا النزاع ، الذي تسبب في معاناة كبيرة ، ان تفهم هذه الاطراف أن ابادة العدو واذلاله لا يمكن أن يخدم أى غرض . ان اسرائيل لا تستطيع أن تحتفظ بالأراضي العربية التي احتلتها في سنة ١٩٦٧ ، اعتقادا منها بأن مرور الوقت والمستعمرات التي انشأتها قد تثبت الأمر الواقع . ان العمل غير المشروع لا يمكن أن يكون مصدرا للحق ، ومرور الوقت لا يمكن أن يعطي طابع الشرعية لوضع ظالم أقيم عن طريق انتهاك وحدة وسلامة أراضي الدول ، وهو مبدأ تتمسك به هذه المنظمة . وعلاوة على ذلك ، فاننا لا نستطيع أن ننكر على اسرائيل حقها في البقاء ، لأن الأمم المتحدة قد اعترفت لجميع دول المنطقة بالحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وعندما يعدل كل طرف عن الأهداف غير القابلة للتحقيق ، سيتضح أنه لا يوجد أى حل سوى التفاوض على أساس المبادئ التي وضعتها هذه المنظمة . وعندئذ سيكون من الممكن التوصل الى سلم يسمح بالتعايش والتعاون السلمي الايجابي بين جميع دول المنطقة .

ان مبادرات السلام التي أدت الى الاتفاق بين مصر وبين اسرائيل لا تمثل حتى الآن الحل

الشامل الذى يحتاج اليه الشرق الأوسط . وهناك مسائل أساسية يجب ان تسوى ، كتلك المتعلقة بمستقبل شعب فلسطين . ورغم الجهود التي بذلت والتي لا نود أن تفشل ، ما زلنا نعتقد انه من الضروري احترام المبادئ التي أعلنتها هذه المنظمة لا مكان ايجاد حل عادل .

ويجب ان نلتزم بوضوح من الناحية السياسية ، بالحفاظ على استقلال ووحدة أراضي لبنان وتأييد جهود حكومته ، ودعم الجهود السلمية التي تبذلها هذه المنظمة مع منع التدخل الأجنبي في هذا البلد حتى لا يكون أداة في لعبة السلطة والهيمنة التي تدور في الشرق الأوسط ، والتي تهدد بقاء لبنان كدولة حرة مستقلة .

وهناك بؤرة توتر أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشير قلقنا ، وهي تتعلق بالموقف في قبرص . لقد أخذنا في الاعتبار المباحثات التي دارت بين الطائفتين والاجراءات التي اتخذها الأمين العام ، والذي صادف بعض الصعوبات ، واننا لنبدى أسفنا لتوقف هذه المباحثات ونأمل في استئناف الحوار لا مكان التوصل الى حل عن طريق التفاوض يحمي استقلال ووحدة أراضي قبرص بما يمكن من تحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعي لشعب جزيرة قبرص .

ان من بين عوامل النزاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، الأوضاع التي تسبب فيها الوجود البريطاني في جبل طارق . وقد أشرت في بداية حديثي ، سيدى الرئيس ، الى مشاركتكم الحاسمة فيما يمكن ان يعتبر أحسد أهم جوانب عمل الأمم المتحدة ، وأعني بذلك عملية تصفية الاستعمار . وليكن من المفهوم أننا لا نسكت على الظلم الذى ينطوى عليه وجود الاستعمار في بلادنا .

ان اسبانيا على استعداد ، كما كانت دائما ، للتفاوض مع بريطانيا لايجاد صيغة تعبير  
وحدة أراضي اسبانيا وتسمح في نفس الوقت بوضع حد لهذا الخلاف على أساس احترام المبادئ الواردة  
في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

اننا سنشترك في هذه المفاوضات بروح متفتحة تحددنا الرغبة في التوصل الى حل لجميع  
المشاكل وبغية الوفاء بالمصالح المشروعة لسكان جبل طارق ، مؤمنين بإمكانية الحوار الديمقراطي بين  
بلدين أوروبيين . وليس من الممكن أن نبقى على هذا الشكل البالي لوجود أجنبي يؤثر على علاقتنا .  
ان حكومة اسبانيا لا تزال تهتم بالأوضاع في المغرب العربي حيث حدثت تطورات مؤخرا  
تؤثر على المواقف المختلفة في المنطقة .

ان موقفنا بالنسبة للصحراء الغربية واضح . ان اسبانيا ، التي أنهت نهائيا مسؤوليتها  
كسلطة مسؤولة عن ادارة هذا الاقليم ، تعتبر أنه من الضروري ايجاد حل عادل ومرض لجميع الأطراف  
على أساس مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وعلى أساس احترام حق شعب  
الصحراء الغربية في تقرير المصير .

اننا نقدر أهمية الابقاء على ديناميكية السلام التي بدأت في العام الماضي ، ولقد حاولنا  
أن نشارك في أعمال اللجنة المؤقتة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية عن طريق اتصالاتنا مع الدول  
الأعضاء في تلك اللجنة . وهكذا قد استقبلنا السكرتير الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية ، وقد  
أجرينا جميع الاتصالات الممكنة لخلق جو من التوفيق يسمح بايجاد حل لهذه المشكلة .

لقد أخذنا علما باعتماد مؤتمر القمة في مونروفيا لتوصيات اللجنة المخصصة التابعة للأمم  
المتحدة ، تلك التوصيات التي تفتح طريقا اذا ما استغل بالتعاون مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف  
سوف يمكننا من السير قدما نحو تسوية نهائية لهذه المشكلة . ولكن الأحداث الأخيرة التي جرت  
في المنطقة تزيد من خطر امتداد نطاق هذا النزاع فيما يتعدى حدود الصحراء الغربية .

اننا نرغب في ايجاد حل دائم سلمي لهذه المشكلة مما يتيح التفاهم بين جميع الدول  
المجاورة لاسبانيا ، والتي نود أن نبقى معها على علاقتنا الودية وعلاقات التعاون الوثيق وفق  
للروابط التاريخية العريقة التي تربط ما بيننا .

ان حكومة اسبانيا انما تبذل جهدا كبيرا كي تخطط وتضع سياسة للتقارب مع دول افريقيا  
في جنوب الصحراء . وعلى الصعيد الثنائي وعلى صعيد المنظمات الدولية ، فان علاقتنا بالدول

الافريقية قائمة على الأسس التالية : أولا ، تأييد الأمم المتحدة في جهودها ضد التفرقة العنصرية والتمييز العنصري وتصفية الاستعمار . ثانيا ، الاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، في الوقت الذي نشاهد فيه مشاركة متزايدة لقوات أجنبية في أعمال القسرة ومشاكلها التي يجب أن تحل بواسطة الأفارقة . ثالثا ، مبدأ التعاون الثقافي والاقتصادي وغير ذلك مع احترام شخصية وهوية الدول التي تحتاج الى الوسائل التقنية لتحقيق التقدم فيها ، وللابقاء على تقاليدنا وقيمها .

هذه المبادئ هي تلك التي استوحيناها في تعاوننا مع غينيا الاستوائية ، تلك الدولة التي ولدت من جديد في رأى المجتمع الافريقي والدولي . ان شعب غينيا الاستوائية حاول أن يعطي دليلا عن نظرته للتعاون في العالم اليوم . اننا اذن نعمل على أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومكافحة الاستعمار الجديد وبذل التضحيات التي يتطلبها التعاون . ان حكومة بلادي تؤيد مرحلة انتقالية سلمية لحل مشكلة زيمبابوي بمشاركة جميع الأطراف المعنية . لذلك ، فقد رحبنا بنتائج مؤتمر الكومنولث المنعقد في لوساكا حيث أبدت الرغبة في التفاوض ، وكان هناك دليل على القدرات الخلاقة لحل المشاكل . اننا نعتقد أن عقد مؤتمر دستوري في لندن أمر من شأنه فتح الطريق أمام حل للمشكلة على أساس قرارات الأمم المتحدة ، بحيث تضمن الديمقراطية ويضمن الدفاع عن مصالح الأطراف المختلفة المعنية . ان اسبانيا تعتبر أن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة عن طريق نوع من الادارة الدولية أمر ضروري لايجاد حل لمشكلة ناميبيا . وانطلاقا من كل هذه الاعتبارات ، فان حكومة بلادي قد صوتت لصالح القرار ٣٣ / ٢٠٦ الذي أقر في ٣١ آيار/مايو الماضي اعتقادا منا بأنه من الضروري وضع حد للاحتلال غير المشروع من قبل جنوب افريقيا لهذا الاقليم ، ولأننا نؤيد حق شعب ناميبيا في تقرير المصير وفي الحرية والاستقلال في دولة متحدة .

اننا نشعر بالقلق ازاء الأوضاع في الجنوب الافريقي ، وبسبب مواصلة سياسة التمييز العنصري التي تنتهك حقوق الانسان وتعتبر تحديا للمجتمع الدولي ومصدرا للتوتر الخطير مما يؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة وبالتالي يحول دون الوفاق ودون التحول السلمي الكفيل بضمان التعايش بين مختلف المجتمعات في الجنوب الافريقي .

ويضاف الى المنازعات والتوترات القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والجنوب الافريقي  
 الوضع المزعج في جنوب شرقي آسيا ، وخاصة في كمبوتشيا والذي يهدد أمن واستقرار المنطقة .  
 ان حكومة بلادي تعتبر أن هذه الأوضاع تؤثر تأثيرا سيئا وخطيرا على الحقوق الأساسية للشعب - وب  
 ولانسان ، ويتعين بالتالي ايجاد حل لهذه الأوضاع على أساس مبدأ الاستقلال ووحدة الأراضي  
 وبقية المبادئ التي يتعين علينا احترامها .

ان أحد الفلاسفة الأسبان الكبار قال ان الحرب ليست غريزة ولكنها بدعة ابتدعتها الانسان ،  
 وان السلم - أيضا - نتيجة لعمل وجهود الشعوب والحكومات ، وان الشعوب والحكومات هي التي  
 تستطيع أن تقيم السلم أو أن تدمره . ولذلك فان اقامة السلم تتطلب جهودا مستمرة لاحلال العدل  
 والاستقلال والحرية . ولا يمكن أن يطلب شيء أكثر نيلا من الشعوب في جهودها المشتركة سوى تكريس  
 جميع طاقاتها لخدمة قضية السلم .

وعلى الصعيد الداخلي والدولي ، فان حكومة بلادي لديها رغبة قوية في احلال السلم ،  
 وفي اللجوء الى التفاوض لزالة أسباب التوتر . وبالنسبة لنا ، فان السلم الحقيقي الذي يجب  
 ألا يتجزأ ، لا يمكن أن يكون حقيقة واقعة طالما لم نحترم الشروط الأساسية المرتبطة بالوفاء لتوثيق  
 العلاقات بين الشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى أساس تحقيق نزع السلاح العام  
 والكامل مما يسمح باقامة عالم أكثر استقرارا لا يخضع لأية ضغوط اقتصادية أو سياسية يتسبب فيها  
 سباق التسلح . ان العدالة الدولية التي تضمن حسن توزيع الثروة هي التي ستقضي على الفوارق  
 الكبيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ان احترام حقوق الانسان وحمايتها هما الأساس السليم  
 لأي نظام عادل وديمقراطي ، ولا يمكن بدونه أن يتحقق السلم .

لقد وضعت حكومة اسبانيا سياستها الخارجية على اساس فكرة السلام والتعاون الدولي . ونحن نعارض التهديد واستخدام القوة في العلاقات الدولية ، ولن نألو جهدا في سبيل تسوية المنازعات التي لا تزال قائمة في العالم بالوسائل السلمية ، وفي الاقلال من التوتر الذي يلقي سحبا قاتمة على الجو الدولي . ان مؤتمر الامن والسلام في اوربا الذي تم التوقيع على بيانه الختامي في هلسنكي والذي قبلنا احكامه ، هو ما نسترشد به في جهودنا . ولقد كلفنا بمسؤولية الاعداد للدورة المقبلة لهذا المؤتمر في مدريد في الخريف المقبل .

وان نقدر اهمية الدورة التي ستعقد في مدريد ، فان حكومة بلادى تقوم بعمل مكثف لحسن الاعداد لهذه الدورة . ومن المؤكد ان هناك اختلافا في وجهات النظر فيما يتعلق بترتيب الاولويات والمسائل التي ستنظر في هذا المؤتمر ، وكذلك فيما يتعلق بمضمونها . ولكن هناك مجالات واسعة للاتفاق يجب توسيعها . ويفضل تضامنا وجهودنا المشتركة سنتمكن من دعم الامن والاستقرار في العالم وتثبيت الثقة بين الشعوب وتحسين فرص الانفراج ، وتوطيد العلاقات بين الشعوب بما يجاوز حدود المواجهات السابقة بحيث نسير في طريق الحوار والتعاون واحترام حقوق الانسان . لذلك ، فانه من الاهمية بمكان ان نبذل جهدا مشتركا لضمان نجاح مؤتمر مدريد .

ان نزع السلاح ، وهو المسؤولية الحتمية الاولى لهذه الجمعية ، يمثل عاملا اساسيا من عوامل اقامة السلام ، وهو احد الاهداف الاساسية لسياستنا الخارجية . اننا نؤيد نزع السلاح النووي تحت اشراف دولي صارم وفعال ، لاننا لا نؤمن بما يدعى من مزايا للسلم المسلح . ونحن نعتقد ان سباق التسليح قد انتهى دائما بالمواجهة ويتكوبن ترسانات من الاسلحة النووية تزيد من الخطر الذي يهددنا جميعا مما قد يؤدي الى تدمير الانسانية ، في الوقت الذي تقل فيه يقطتنا أو يتخلى عنا الحظ الحسن . فضلا عن ذلك فان تطور الاسلحة يستغرق طاقات اقتصادية وبشرية كبيرة مما يعرقل تحقيق الاهداف . ويكفي القول بأن عالمنا ، الذي يحتاج الى موارد كبرى لمواجهة الفقر والجوع ، يكرس الملايين من الدولارات لأغراض التسليح ، وذلك من شأنه ان يؤدي الى الدمار والى اهدار الموارد التي تنكر على الشعوب في تحقيق تقدمها السلمي .

لقد تابعنا - باهتمام بالغ - مفاوضات اتفاق سولت ٢ ونحن نرحب بالتوصل الى اتفاق بين حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نرجوان يصبح سارى المفعول قريبا . واننا نعتبر

ان وضع حد لسباق التسلح الاستراتيجي من شأنه ان يدعم الثقة بين الدولتين العظميين ، وان يساهم في تدعيم الانفراج مما يمهد الطريق لاتفاق سولت ٣ ، وان يضع حدا لسباق التسلح التكتيكي . وباعتبارنا دولة اوروبية مرتبطة بمعاهدة مع الولايات المتحدة ، وبنظام الدفاع الغربي ، وبسبب اوضاعنا الجغرافية الاستراتيجية في منطقة البحر المتوسط ، فان اسبانيا لا تستطيع ان تبقى غائبة عن المفاوضات التي تؤثر بصورة مباشرة على امننا .

وينبغي ألا نسيطر فقط على ترسانات الاسلحة النووية ، بل يجب ان نحاول ايضا ان نبقي في حدود معقولة على منع تزايد الاسلحة التقليدية حتى نحقق في النهاية هدف نزع السلاح العام الكامل دون المساس بمقتضيات الامن . ان حكومة بلادي تشعر بالقلق ازاء تكديس الاسلحة وتزايد تطورها ، كما اننا نخشى من اتساع نطاق تجارة الاسلحة . والتزاما منا بفكرة السير في طريق المفاوضات السلمية لتحقيق نزع السلاح ، فاننا ننوي ان نعرض على هذه الجمعية اقتراحا محددا وهو ان الامم المتحدة التي اقرت ضرورة تحقيق نزع السلاح العامل والكامل - وفي انتظار تحقيق هذا الهدف - يجب ان تلتزم بمدونة سلوك ذات طابع عالمي تحت اشراف المنظمة بحيث توضع المعايير التي تحكم تجارة الاسلحة التقليدية وبيعها الى بلدان العالم الثالث .

وعن طريق شهادات تثبت مصدر الاسلحة والى اين ترسل ، يجب ان نتأكد من ان هذه الاسلحة لن تنهب من الاشراف الدولي الملائم ، ويجب ان نتأكد من احترام جميع الدول للقواعد التي توضع في هذا الصدد بحيث تتحمل كل دولة مسؤوليتها في اطار تقييد تجارة الاسلحة حتى نقضي تدريجيا على وجود تاجر الاسلحة الذي لا يخضع للرقابة ، وهو يعتبر العدو الاول للبشرية . اننا نعتبر ان الاعلان الدولي لحقوق الانسان هو أحد أسس سياستنا . ولقد شرحت من قبل المبادئ التي نسترشد بها في عملنا والاجراءات التي ينبغي على الامم المتحدة النهوض بها لضمان تنفيذ احكام هذا الاعلان . ولا يمكن بالفعل ان يكون هناك سلام حقيقي اذا لم نوجد الاجهزة اللازمة للضمانات وفرض احترام حقوق الانسان . وفي عدة صكوك دولية ، كرسنا مبدأ احترام حقوق الانسان ، ولكن من الملاحظ ان هنالك حكومات لا تطبق هذا المبدأ ، بينما التزمت امام المجتمع الدولي باحترامه .

ان حكومتي التي تدين انتهاك حقوق الانسان اينما يحدث قد شاركت في مؤتمر جنيف الخاص باللاجئين من الهند الصينية ، وقد انضمت الى الدول الاخرى لمساعدة هؤلاء الضحايا .

ونحن لا نكتفي بهذا العمل الانساني فحسب ، بل لقد قمنا بادانة انتهاك حقوق الانسان ، وبيننا  
 الاسباب التي ادت الى هجرة الملايين من البشر من بلادهم .  
 وفي شهر كانون الاول / ديسمبر الماضي ، فان اسبانيا ، بالارادة الشرعية لشعبها ، قد  
 وضعت لنفسها دستوراً يمثل تطلعاتها وصولاً الى صيغة سلمية للوفاق الوطني . وفي شهر نيسان /  
 ابريل الماضي ، فان لجنة حقوق الانسان قد اتاحت لها الفرصة للنظر في احكامه وان تتقدم الى  
 حكومتنا بالتقرير المطلوب منها بمقتضى المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية .  
 ويذكر هذا التقرير - وانني لفخور ان اسجل ذلك - ان الدستور فيما يتعلق بحقوق الانسان يعتبر  
 واحد من النصوص الدستورية المتقدمة واكثرها توازناً وتطوراً في عصرنا .  
 وتمشياً مع الخطوط الرئيسية التي رسمناها لانفسنا ، فقد قمنا بالتصديق على الاتفاقية  
 الأوروبية بشأن حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، ونحن في صدد التصديق على الميثاق  
 الاجتماعي الاوروبي ، والاتفاقية الأوروبية بشأن تسليم المجرمين ، والاتفاقية الأوروبية لمكافحة  
 الارهاب ، والاتفاقية الأوروبية الخاصة بوضع العمال المهاجرين . وهكذا سنصبح جزءاً لا يتجزأ  
 من الشكل القانوني للمجلس الاوروبي فيما يتعلق بحقوق الانسان .

ومما يثبط السهمة ان الامم المتحدة غير قادرة حتى الآن على ايجاد صنيعة فعالة لمكافحة الارهاب . ان الطابع المميز للارهاب الحديث هو بعده الدولي . لذلك فمن الواجب على مجتمعاتنا الحرة والديمقراطية ان تتسق ردودها على المستويات الدولية من اجل الدفاع عن مؤسساتنا وضمنان حق للمواطنين اى حق الفرد في الحياة . ان هذه المنظمة لا يمكن ان تبقى مشلولة ازاء هذا الشكل الجديد من الاستبداد الذى يريد فرض حلول عتيقة ويائسة بالقوة . ان اسبانيا قد وقعت الاتفاقية الأوروبية الخاصة بمكافحة الارهاب ، وقد شاركت مع غيرها من الاعضاء في المجلس الاوروبي في جهودها لمقاومة هذا الشر . اننا نكرر ندائنا اليوم ونأمل ان الأمم المتحدة ستتغلب على الصعوبات وستضع خطة كاملة للعمل لمكافحة هذا المظهر الاخير للسوحشية بصورة ناجحة .

وأحد هذه المنظمة على اتخاذ اجراءات فعالة لحماية العمال المهاجرين ، يجب ان نضمن حقوقهم الاجتماعية وان نسهل حاجاتهم الثقافية والاجتماعية . ان حكومة بلادي ترحب بالاجراءات لتحسين الاوضاع المعيشية للعمال المهاجرين ، كذلك فاننا نرحب بالابقاء على الروابط التي تربط بين العمال ومجتمعاتهم القومية . ونود ان نسهل عليهم العودة الى اوطانهم عندما يرغبون في ذلك .

ولبناء سلام دائم فان من المطلوب دفعة جديدة للتعاون الدولي على اساس مبادئ التضامن والمساواة والمشاركة في المزايا المتبادلة باعتبارها متطلبات جوهرية للتطور المنسجم المشعوب . وبسبب القرب الجغرافي من افريقيا ، والعلاقات التاريخية مع دول امريكا اللاتينية ، فان اسبانيا عازمة على الابقاء على التعاون القوى مع كافة البلدان النامية وخاصة تلك في افريقيا وامريكا اللاتينية . ان الخبرة التي اكتسبناها في السنوات القليلة الاخيرة ، اظهرت الاهدمية الحاسمة للموارد البشرية والتكنولوجية والحاجة الى تحديد نمط دولي للتنمية يكون اكثر عدالة وانسانية . ان موقف البلدان النامية فيما يتعلق بالاختيار التدريجي لطرق المعونة الفنية ونقل التكنولوجيا يتماشى مع هذا المفهوم الجديد للتعاون التكنولوجي الدولي الذى هو عامل جوهرى في التطوير وعنصر رئيسي في النظام الاقتصادي الدولي ، فلا يمكن ان يصبح بعدا بسيطا من المعونة الاقتصادية . يجب ان توجد واقعية اكبر في صياغة المهياكل الدولية والنقل الفعلي للتنمية بالمعنى الكمي والكيفي حتى نجعل من التنمية مفهوما يتعدى مجرد النمو الاقتصادي . يجب ان نفكر بلغة التطوير الكامل للانسان .

بهذه الروح ، اشتركت اسبانيا في مؤتمر الاونكتاد الذى عقد في مايبلا ، ومؤتمر فيينا للعلم والتكنولوجيا . ففي هذين المؤتمرين كما في الحوار بين الشمال والجنوب ، فان جهود الامم المتحدة عانت من سوء الحظ . اننا نشارك الامين العام قلقه الذى عبر عنه في مؤتمر عدم الانحياز بشأن عدم تحقيق التقدم في هذا المجال ، ويحدونا الأمل في ان هذه الامور يمكن ان توضع في اطار اكثر دولية وستلحق دفعة جديدة تؤدى الى تعاون اوثق . ان هذا سيلبي الحاجة الى معاملة خاصة للمشعوب الأقل حظا . اننا نعتقد ان تحقيق الحوار بين دول الشمال والجنوب ضمن اطار مؤسسي سيصني تنسيقا اوثق للسياسات الاقتصادية القومية . اننا ننظر باهتمام خاص الى اقتراح مجموعة ال ٧٧ بشأن المؤشرات العالمية للتعاون الدولي من اجل التنمية .

ان المصاعب التي يمر بها الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر تثبت ان المشاكل لا يمكن ان تحل عن طريق الحواجز الحماية وعن طريق احلام فرض القيود على التبادل التجارى . فلا توجد دولة بلغت من القوة بحيث تستغني عن الموارد البشرية والمواد الخام والتكنولوجيا المدول الاخرى . ان النقص في التضامن خطير بصورة خاصة فيما يتعلق بأزمة الطاقة . اننا لا نستطيع ان نبقى في حالة من الشك بالنسبة الى تزويد البترول والتغييرات الكبيرة في تحديد اسعار البترول ، الامر الذى يد مر جميع خططنا الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الاجل . ان هذا يخضع الاقتصادات الضعيفة للمعالم النامي لضغوط لا تحتمل . ان بلدانا كأسبانيا ، تكافح من اجل التقليل من اعبائها . يجب ان نتخذ قرارا بأن نتعاون دوليا وان يوجد عمل منسق بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة .

ان مشكلة الطاقة لم تعد مسألة اقتصادية وتكنولوجية . بل اصبحت مشكلة سياسية ذات اهمية قصوى . انها اختبارا لقدرات البلدان النامية ولتضامن الدول الاعضاء في المجتمع الدولي . لذلك فان اسبانيا تؤيد اعداد وعقد مؤتمر دولي بشأن الطاقة تحت اشراف الامم المتحدة .

ان الحاجة الى التضامن في العمل ضرورى لاقامة نظام جديد لا استعمال الحيز البحري . وهذا هو هدف مؤتمر قانون البحار . اننا نرفض الحجة ان هذا الهدف قد فسد بمطالب الدول البحرية الكبرى وبأنايتها في تجاهل حقوق ومصالح اعضاء المجتمع الدولي .

تؤيد الحكومة الاسبانية بذل جهد جديد في سبيل التفاوض حتى نتوصل في الدورة الاخيرة في كراكاس الى مشروع متوازن يستطيع ان يحوز قبول الجميع . وتحقيقا لذلك يجب ان يصون هذا المشروع الحقوق الاساسية للدول دون تفويض سيادتها وان يحترم المصالح المشروعة لمواطنيها الجديدة بالحماية ويساهم في تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد عادل .

ان السلام القائم على العدالة والحرية هو هدف تصبو اليه البشرية منذ غابر الزمان . ولقد انشئت منظماتها سميا لاجل حقيقه واقعة . ان الواجب الاول والحتي لكافة الحكومات الممثلة هنا هو المساهمة في خلق ظروف جديدة تؤدي لاقامة هذا السلام المنشود منذ زمن طويل . يجب ان تسترشد دائما بمبادئ ميثاق الامم المتحدة الذي قبلناه جميعا ، والذي يجب علينا ان نراعيه . ان مبادئ الميثاق موجودة ولكنها تستدعي منا اكثر من وعينا بوجودها . انها تحتاج الى خيال مفكر لتكييفها مع احتياجات عالم متغير . وينبغي لنا ان نؤمن بتلك المبادئ لنتغلب على التراجعات والتشاؤمات . انها تتطلب الارادة السياسية في العمل المشترك في عالم مترابط .

فعلى هذه الارادة وهذا الايمان وهذا الخيال المفكر يتوقف مستقبل المنظمة كما يتوقف عليها ايضا مستقبلنا .

السيد فرايدتلند (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اود اولان اذنكم لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع الا وهو رئاسة الجمعية العامة . لقد بنيت خلال السنوات التي قضيتها بالامم المتحدة كممثل دائم لبلادكم سمعة الدبلوماسية النشط والموقر . ومن ثم فاني اشعر بسعادة خاصة ان اراكم ترأسون هذه الدورة للجمعية العامة .

كما اود ان اعرب ايضا للامين العام السيد كورت فالدهايم عن تقدير حكومتي العميق لجهودهم الداعية من اجل قضية السلم في كافة انحاء العالم .

لقد تميز الموقف الدولي خلال العام الماضي بالتشكك والتوتر والنزاع . ولم تكن ابدا المشاكل التي تواجهنا اكثر صعوبة وتعقيدا مما هي عليه الآن . ذلك هو جوهر الرسالة التي وجهها اليها الامين العام في تقريره السنوي . وقد تساءل عما اذا كنا قادرين على السيطرة على مجرى الاحداث العالمية ام لا . علينا ان نسلم بأن الاجابة على هذا التساؤل غير اكيدة ولا سيما عند ما نرى كيف وصلت مجموعة من المفاوضات الدولية الى طريق مسدود . فعلى سبيل المثال لم يسفر الحوار

بين الشمال والجنوب عن أية خطوة حاسمة في المساوي الرامية الى اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد . كما اننا لم ننجح بتحقيق اى تقدم ملموس في العمل من اجل نزع السلاح الدولي . وما زالت الحماية الدولية لحقوق الانسان غير كافية في تطورها . كما ان الشرق الاوسط وجنوب افريقيا ما فتئا يشكلان منطقتي نزاع حاد كما نشأ موقف خطير في جنوب شرقي آسيا .

ان فترة النمو المستمرة في اقتصاد الدول الصناعية قد انتهت ، وقد دخلت هذه الدول الآن في فترة تحييط بها الشكوك ومهددة ، وقد ادى ذلك بدوره الى تفاقم وضع البلدان النامية مع ما كان عليه من صعوبة شديدة . فما زال علينا استحداث اساليب المتعاون الدولي قادرة على حل المشاكل في مجالات الطاقة والتضخم والبطالة .

تعتبر الأزمة الاقتصادية الدولية عقبة كأداء في طريق السعي نحو حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . لقد اصبح في الوضع الراهن من الاصح الحصول على الموافقة على طلبات نقل المزيد من الموارد الى البلدان النامية وفتح اسواق البلدان المتقدمة صناعيا امام منتجات تلك البلدان . ان ما تتمم به هذه الطلبات من تعقيد وسرعة اهم من ان تطرح جانبا مع الاشارة الى الصعوبات الاقتصادية القائمة .

ان الأزمة الاقتصادية الحالية لا يمكن حلها عن طريق اجراءات الحماية او التدابير التي تتخذها بلدان او مجموعة من البلدان من طرف واحد . ان الحل ينبغي ان يكون تعزيز التعاون الاقتصادي على النطاق العالمي . ولهذا السبب فقد لاحظنا باهتمام بالغ الاقتراح التي احدثته اللجنة الجامعة الى الجمعية العامة . واننا نؤيد فكرة جولة جديدة من المفاوضات على النطاق العالمي حول الطاقة والشؤون النقدية والمالية والتنمية وكذلك المسائل المتعلقة بالتجارة .

كما نؤيد ايضا المبدأ القائل بأن هذه المفاوضات العالمية ينبغي ان تدور في اطار الامم المتحدة ويجب ان تكون مفتوحة امام جميع الدول . وعلينا الاستعانة بهيئات التعاون القائمة فعلا ونجذب توقف المفاوضات الحالية . ان تحضير هذه المفاوضات تحضيراً كاملاً وصحبها في اطار تأسيس مناسب ، امر له اهميته . اننا نشاطر وجهة نظر مجموعة الـ ٧٧ في ان اللجنة الجامعة لها دور عظيم تقوم به في هذا الصدد .

ان المفاوضات التي جرت خلال الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار ، قد اسفرت عن تقدم مشجع تمثل من بين امور اخرى في تحديد تاريخ اقصى لاعتماد اتفاقية جديدة لقانون البحار .

ان عرض نص تفاوضي منقح جديد احيا الأمل في نجاح الجهود من اجل التوصل الى معاهدة وسط تحظى بقبول واسع .

وسوف تواصل النرويج جهودها النشطة من اجل التوصل الى حل القضايا المتعلقة بما فيها اقامة نظام دولي لاستخدام موارد مناجم قاع المحيطات . ان هذه المشاكل ترتبط ارتباطا وثيقا بالمفاوضات الهامة التي تجرى في محافل اخرى للأمم المتحدة ، حول انشاء نظام اقتصادى دولي جديد .

اذا اردنا ان يكون لمفهوم التراث المشترك للانسانية اى معنى او مفترى ينبغي ان تمكن هيئة قاع البحار من العمل بطريقة فعالة . ويتوقف ذلك الى حد كبير على ارادة الدول الصناعية في نقل التكنولوجيا ورأس المال الى هيئة قاع البحار والى البلدان النامية .

ان مناقشات السنة القادمة سوف تظهر ما اذا كانت الارادة السياسية ستتوفر بالفعل . ان اتفاقية جديدة خاصة بقانون البحار هي افضل ضمان لتوفر الاستقرار والنظام في استخدامات موارد المحيطات وادارتها .

لقد ايدت حكومة النرويج اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاقية السلام بين مصر واسرائيل على انها تمثل خطوة اولى هامة نحو التوصل الى حل شامل في الشرق الاوسط . ويشكل انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المحتلة في سيناء احدى النتائج الايجابية لعملية السلم الجارية الآن . ومن اجل استمرار عملية السلام ودفعها الى الامام ينبغي توضيح مشكلة الفلسطينيين واشتراكهم في المفاوضات .

لقد ظهرت مؤخرا بعض البوادر المشجعة في اقامة الاتصال والحوار بين الاطراف المعنية . وعن طريق تلك الاتصالات وحدها يمكن الاقتراب من حل يصون حق جميع الدول في المنطقة في الوجود بسلام ، داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ويضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة . ان التسوية السلمية يجب ان تقوم على اساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . فقبول

جميع الاطراف المهذين القرارين امر مهم انن . والنرويج بوصفها عضو في مجلس الأمن ودولة مساهمة بقواتها في قوات الامم المتحدة المؤقتة لحفظ السلام بلبنان ، نتابع باهتمام بالغ تطور الاحداث في جنوب لبنان . واننا نندد بجميع اعمال العنف ، وقد وجهنا زنايات متعددة للاطراف المعنية حتى لا تعوق قوات الامم المتحدة المؤقتة لحفظ السلام من القيام بمهمتها في هذه المنطقة .

ان استمرار تدهور الموقف في جنوب لبنان قد يضطر الأمم المتحدة والدول المشتركة في هذه القوات الى التساؤل عما اذا كان هناك مبرر لبقاء قوات الأمم المتحدة في المنطقة . وبالنيابة عن حكومتي ، فاني أود أن أكرر نداءنا لجميع الأطراف المعنية بأن تمتنع عن القيام بمزيد من أعمال العنف وأن تتعاون مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة لحفظ السلام في لبنان . ونحن نؤيد وجهة نظر الأمين العام القائلة بأن قوات الأمم المتحدة تقوم بمهمة حيوية في الحفاظ على السلم في جنوب لبنان وأنها تمثل عنصر استقرار في المنطقة كلها .

ان حكومتي ترحب وتؤيد مقرر مؤتمر الكومنولث في لوساكا بشأن زمبابوى ، وكذلك المفاوضات الجارية في لندن . ومن المهم أن تشترك جميع الأطراف في عملية المفاوضات . اننا ، لذلك ، نحث بقوة الأطراف المعنية على الاستفادة الكاملة من الفرصة المتاحة الآن للوصول الى حل تفاوضي . ان البديل هو مواصلة الكفاح المسلح وزيادة خطورة تدويل الصراع . وبالرغم من موقف جنوب افريقيا ، فاننا نعتقد أنه من الضروري مواصلة بذل الجهود لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . ولذا فاننا نؤيد الجهود التي تبذلها الدول الغربية الخمس ودول المواجهة من أجل هذا الغرض . وعلى أية حال ، لا يمكن لأحد أن يتوقع أن تستمر عملية المفاوضات الى ما لا نهاية . فاذا استمرت جنوب افريقيا في رفض التعاون مع الأمم المتحدة من أجل ايجاد حل مقبول دوليا في ناميبيا ، فان هذا سوف يؤدي ، حتما ، الى اتخاذ تدابير دولية جديدة ضد ذلك البلد .

وكنتيجة لسياسة جنوب افريقيا في الفصل العنصرى ، فقد تعاونت النرويج مع دول الشمال الأخرى متخذة عددا من التدابير ضد جنوب افريقيا . ونحن ننوى الاستمرار في هذه السياسة . ونحن أيضا مستعدون للمساهمة في زيادة الضغط الدولي المتخذ ضد جنوب افريقيا . ان مؤتمر جنيف الذى عقد في تموز/يوليه بشأن مسألة لاجئى " الزوارق " من فييت نام قد اتصف بارادة واضحة للتعاون ، كما أنه حقق اسهاما هاما في سبيل حل المشكلة . وانى أود أن أثنى على الأمين العام والمندوب السامي لشؤون اللاجئين لمبادرتهم وللطريقة التي أعد ونفذ بها المؤتمر . ونأمل أن تتابع جميع الأطراف النتائج التي تحققت في جنيف .

ان مصير لاجئي " الزوارق " لا يجب ، بأية حال ، أن يجعلنا ننسى المشاكل الانسانية في كمبوتشيا . ان من المهم أن جميع الاطراف في هذا النزاع تطلب أن لا تكون عملية الاغاثية الطارئة متوقفة على شروط سياسية .

وفي نفس الوقت ، فانه يجب ألا نتفانى عن مشاكل اللاجئين الخطيرة في أجزاء أخرى من العالم . ونحن من جانبنا على استعداد لأن ندرس اقتراحات جديدة قد تسهم في حل هذه المشاكل .

وفي مجال حقوق الانسان ، فان أكبر تحد يواجهنا الآن يتمثل في ايجاد انسجام أكبر بين المبادئ والواقع . ولذا فان هذه الجمعية العامة ينبغي عليها أن تولي عناية فائقة لمسألة تحسين آلية واجراءات حماية حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم . ان تدعيم تدابير التعاون الاقليمي في هذا الميدان ستكون خطوة فورية وواقعية .

يجب المطالبة بتنسيق أفضل وتقسيم للعمل أكثر عقلانية بين الأجهزة العديدة في مجال حقوق الانسان . ان انشاء منصب المندوب السامي لحقوق الانسان مازال يعتبر مسألة لها أهمية في هذا الصدد .

وفي رأينا ، أنه يجب أن نولي عناية متزايدة لمجموعات معرّضة بصفة خاصة مثل الشعوب الأصلية في العالم .

ان المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة سوف يعقد في عام ١٩٨٠ . ان وضع المرأة في الأسرة ، وفي المجتمع وفي التوظيف يجب أن تعطى له عناية أكبر ، في كل من جهودنا من أجل تدعيم حماية حقوق الانسان ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية . وفي رأينا ، أنه من أجل ذلك تم اختيار الموضوعات الهامة " الصحة ، التعليم والتوظيف " كموضوعات أساسية للمؤتمر .

ان التقدم في مجال نزع السلاح يعتمد بصورة رئيسية على العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . والأمر الذي أصبح مشجعاً لنا أنه بالرغم من المشاكل القائمة بينهما فانهم قد أصبحا قادرين على اختتام مفاوضات (سولت ) من خلال الاتفاق الذي تم توقيعه في جنيف .

ان عملية المفاوضة هذه يجب أن تستمر . انها عملية حيوية ، ليس فقط بسبب أثرها على الرقابة على الأسلحة ، ولكن أيضاً بسبب اسهامها في الانفراج بين الشرق والغرب وتحسين العلاقات بين القوتين الأعظم .

وهناك مهمة كبرى أخرى تتمثل في منع انتشار الأسلحة النووية بين دول أكثر . ان معاهدة منع الانتشار يجب أن يستعرضها مؤتمر دولي في آب/أغسطس ١٩٨٠ . وسوف نعمل في ذلك المؤتمر من أجل تدعيم معاهدة عدم الانتشار .

ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب على الانفجارات النووية سوف تكون لها أيضا أكبر أهمية لضمان نتائج ناجحة للمؤتمر القادم حول معاهدة عدم الانتشار .

ان النرويج سوف تستمر في بذل جهودها من أجل التوصل الى تأييد دولي لفكرة طرحتها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وأنا أشير الى فكرة تحليل أثر الرقابة على الأسلحة وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات لاقتناء مزيد من الأسلحة . ان تحليل هذا الأثر سوف يوفر أساسا للتصرف على المجالات التي ينبغي فيها فرض قيود على الأسلحة ، وهي سوف تسهم بذلك في زيادة الوعي بمدى وبآثار المقررات الخاصة للدول فيما يتعلق باقتناء الأسلحة .

انني أشرك الأمين العام في وجهة نظره القائلة بأن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دورا أكثر نشاطا في حل المشاكل والمنازعات الدولية . ولكن المتطلب الأساسي هو أن تستغل الدول نفسها استفلالا أفضل الفرص التي توفرها الأمم المتحدة . وهذا سوف يدعم من الثقة بالمنظمة .

ان عضوية النرويج في مجلس الأمن هذا العام قد تركت لدينا انطبعا بأن دول أكثر على استعداد - لدرجة أكبر من ذي قبل - لتستخدم الأمم المتحدة كأداة لصنع السلام وحفظ السلام . وهذا تطور ايجابي سوف يمكن مجلس الأمن للانمطلاع بمسؤولياته بطريقة أفضل طبقا لميثاق الأمم المتحدة . وسوف يكون لذلك أهمية خاصة للدول الصغرى مثل بلدي . ان النرويج تعتبر المساهمة في مثل ذلك التطور من خلال عملنا في المجلس عملا مهما .

ان هذا يقودني ، على أية حال ، الى سؤال أعرض : هل نظام الأمم المتحدة اليوم

في وضع يمكن أن يسهم بفعالية في حل المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي ؟

ان اجابة السبعينات عن هذا السؤال كانت تتميز أساسا بالمؤتمرات الخاصة الكبيرة

التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة . لقد كانت هذه المؤتمرات هامة لأنها ركزت الانتباه على المشاكل الكبرى لعصرنا . لقد ساعدت في تكوين رأى عام وقد خلقت شعورا بالوعي في الدول المختلفة .

وأكثر من ذلك ، فقد اعتمدت المؤتمرات اعلانات مبادئ وبرامج عمل شكلت أساسا للعمل المقبل في هذه المسائل . ان مهمة الثمانينات ينبغي أن يحول هذه البرامج والاعلانات الى تدابير عملية . وهذه المهمة تتطلب مناهج عمل مختلفة ، انها تتطلب الارادة السياسية اللازمة وأجهزة كافية . انني أعتقد أن مؤتمر جنيف هذا الصيف حول وضع اللاجئين في الهند الصينية يعتبر مثالا طيبا لما يمكن أن تحققة المؤتمرات الخاصة التي تدرس قضايا محددة ، حيث يمكن أن يكون الاشتراك فيها قاصرا على البلدان المعنية . وحيث يمكن للاجتماعات ، كما هو الحال في جنيف ، أن تتم في عدة أيام . وهكذا ، ينبغي أن ندرس ما اذا كان الوقت لا يسمح بعقد مؤتمرات أكثر من هذا النوع ، وقيام مفاوضات محدودة الوقت والمدى . وفي هذه العملية ، ينبغي على كل من المنظمات الاقليمية والعالمية أن تلعب دورا هاما . واذا أردنا أن تكون مثل هذه المؤتمرات ناجحة ، يجب أن تكون هناك درجة عالية من التنسيق وينبغي أن نتحاشى ازدواج الجهود في مختلف الأجهزة المعنية . ان الموقف الحالي قد يتطلب أيضا القاء نظرة أخرى على بعض توصيات لجنة البنية الجديدة . ويدور في أذهاننا ، بصفة خاصة ، تدعيم دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أنشطة التنمية لنظام الأمم المتحدة ، وضرورة تحسين الاتصالات بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . لقد أشار الأمين العام في تقريره حول المسائل التنظيمية الى أن مناهج العمل في هذه المنظمة لم تتواءم بعد مع زيادة مستوى النشاط . ان الجهاز مشحون بالعمل وقد انخفضت وضعفت الفعالية والمقدرة على العمل . انني أود أن أسمع صوتي الى تقدير الأمين العام وأن أؤيد طلبه باعطاء الأولوية خلال هذه الدورة للجمعية العامة لترشيد عمل الأمم المتحدة ولجعله فعالا بصورة أكثر .

ترجع معظم مشاكل الأمم المتحدة من غير شك الى عدم الاتفاق السياسي بين البلدان الأعضاء . وعليه فانه ليس أمرا سهلا أن نقدم اقتراحات من شأنها تقوية المنظمة في وقت قصير . ومع ذلك يقترح السكرتير العام ، في تقريره ، حلولا لبعض المشاكل العملية العاجلة من أجل تدعيم دور مكتب الجمعية العامة ، ولخفض جدول أعمال الجمعية والاقبال من الوثائق ولزيادة فاعلية اللجان الأساسية .  
وانه في مالحنا ، وفي صالح البلدان الأعضاء ، أن تصبح الأمم المتحدة منظمة قوية وفعالة . وسوف نسهم جميعا لتحقيق هذا الغرض .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥